

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الطارئة

الجلسة الطارئة ٣٨

الأربعاء، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

العربية، والممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي، والتي يطلبان فيها استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

وأعترمت إدارة أعمال هذه الجلسة وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة والممارسة المتبعة في السابق أثناء الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) (A/ES-10/787)

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة ٤ من قرارها A/RES/ES-10/19 المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للممارسة المتبعة، أود الآن أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/787، بشأن الدول الأعضاء المتأخرة في سداد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

”رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتاً، والإذن لرئيس الجمعية العامة في أحدث دوراتها باستئناف انعقاد الدورة الاستثنائية بناء على طلب من الدول الأعضاء“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

وأود أن أوجه انتباه الوفود إلى الوثيقة A/ES-10/786، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجموعة الدول

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1745865 (A)



السلمية ومسيرات المدنيين الفلسطينيين بالحديد والنار. ولم ينبج من هذه الاعتداءات حتى الأطفال والنساء، بل تعدادهم إلى المرضى والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني، كما كان في حالة المريضة المتطوعة رزان النجار، ابنة العشرين عاما، التي كان ذنبها الوحيد هو إسعاف الجرحى. وقد لخصت رزان النجار، في آخر مقابلة لها صمود الشعب الفلسطيني، حيث قالت:

”أنا هنا في الميدان. تطوعت منذ بداية مسيرات العودة وتعاملت، في أول يوم أتواجد فيه، مع ١٧٠ حالة إصابة. ومن حقي كشابة وممرضة أن أدافع عن وطني وأعمل على إنقاذ أرواح شباب فلسطين الذين خرجوا فداء للوطن، وعندي من القوة والجرأة والعزيمة والإصرار، ما أنقذ به شعبا بكامله.“

إن الصوت الفلسطيني لا يهتف إلا بالحق ولا يطمح إلا للحرية والاستقلال والعيش الكريم، ولا يطالب إلا بتنفيذ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي قمتم أنتم بإقرارها وبالإجماع عليها واعتمادها كحق طبيعي لكل البشر.

لم تتخل إسرائيل فقط عن مسؤوليتها وواجباتها كسلطة قائمة بالاحتلال، وفقا للقانون الدولي، بل إنها قامت بشكل ممنهج بانتهاك هذه الواجبات وإلحاق الأذى بشكل متعمد ومعترف به بالمدنيين الفلسطينيين واستهدافهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم، في انتهاك صارخ لمبادئ القانون الدولي، مما يستدعي أن يقوم المجتمع الدولي بالوفاء بواجباته وتعهداته بتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وبالتالي، فإن مشروع القرار A/ES-10/L.23 المقدم أمامكم اليوم ما هو إلا لقيام المجتمع الدولي بمسؤولياته نحو توفير الحماية للمدنيين في زمن النزاع المسلح.

ويشرفني اليوم، وبالنيابة عن مجموعة الدول العربية، بصفتي رئيسا لها لهذا الشهر، أن أعرض مشروع القرار A/ES-10/L.23 الخاص بتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين، والذي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه خلال الجلسة العامة ٣٧ من الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، قررت الجمعية العامة اتباع أحكام القرار ٢/٧٢ والتي تُسمح بموجبها لجزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وغينيا - بيساو بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها الثانية والسبعين، وتُمنح لهذه الدول الأعضاء بالتصويت في الدورة الاستثنائية الطارئة.

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع القرار (A/ES-10/L.23)

مشروع التعديل (A/ES-10/L.24)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر لعرض مشروع القرار A/ES-10/L.23.

السيد بوقدوم (الجزائر): أود أن أقدم بفائق الشكر والتقدير لكم، السيد الرئيس، على عقدكم الجلسة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ظل هذه الظروف الدقيقة والحرجة التي تمر بها الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، والتي يترتب عليها تهديد للأمن والسلم الدوليين، وذلك استجابة للطلب العاجل الذي تقدمت به المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، تبعا لقرارات المجلس الوزاري العربي الذي عُقد في القاهرة بتاريخ ١٧ أيار/مايو ومؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في اسطنبول بتاريخ ١٨ أيار/مايو. كما نتوجه بالشكر والامتنان لكل الدول الأعضاء التي دعمت عقد هذه الجلسة الاستثنائية الطارئة، انسجاما مع موقفها الثابت بشأن القضية الفلسطينية العادلة.

لا أريد أن أطيل عليكم كثيرا ولا أريد أن أذكركم بالشهادة بالأرقام المروعة وعدد الموتى والضحايا جراء مواجهة المظاهرات

S/2018/516 في مجلس الأمن وحشد الدعم اللازم له. كما نشكر جميع الدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة لمشروع القرار ونحبي موقفها المبدئي من هذه القضية. كما نتوجه بالشكر إلى كل الوفود المؤيدة لمشروع القرار الذي نقدمه اليوم، على دعمهم لمبادئه، بما يعكس أيضا مواقفهم الثابتة إزاء سيادة القانون وميثاق الأمم المتحدة. وندعو جميع الدول المحبة للسلام والتي تريد السلام حقا إلى الوقوف بثبات من أجل سيادة القانون ودعم هذا المشروع والتصويت لصالحه - لصالح الحق ولصالح تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم أجمع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لعرض مشروع التعديل A/ES-10/L.24.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): هناك الكثير من الفئات التي تحدث في العالم اليوم، وكثير من الأمور التي تتطلب اهتمامنا العاجل. وإذ نتكلم الآن، فإن هناك احتجاجات في نيكاراغوا، حيث قُتل ما يزيد على ١٤٦ من مواطني نيكاراغوا المحتجين السلميين على يد حكومتهم خلال الشهرين الماضيين. إلا أننا لا نتكلم عن نيكاراغوا اليوم. وبالمثل، واصل شعب إيران الاحتجاجات ضد حكومته لعدة شهور. وألقي القبض على الآلاف من المتظاهرين الإيرانيين السلميين. وقُتل ما يزيد على ٢٥ منهم. إلا أننا لا نتكلم عن إيران أيضا. وما تزال أسوأ أزمة إنسانية يشهدها العالم مستمرة الآن في اليمن. ويواجه خطر المجاعة الملايين من الأشخاص. وفي بورما، سُرد نحو مليون من الأبرياء من ديارهم في حملة للتطهير العرقي. إلا أننا لا نتكلم عن اليمن أو بورما.

وبدلا من ذلك، تكرر الجمعية العامة اليوم وقتها الثمين للحالة في غزة. ولا شك أن غزة مسألة دولية هامة، ولكن ما الذي يجعلها مسألة مختلفة وأكثر إلحاحا من النزاعات في نيكاراغوا وإيران واليمن وبورما أو أماكن أخرى كثيرة هي في

يدعو إلى احترام جميع الأطراف للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويؤكد مشروع هذا القرار على ضرورة اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان سلامة ورفاه المدنيين وضمان حمايتهم، وكذلك مساءلة المسؤولين عن جميع الانتهاكات. كما أنه يشجب أي أعمال يمكن أن تثير العنف وتعرض أرواح المدنيين للخطر. وهذا المشروع يطالب بممارسة أقصى درجات ضبط النفس والهدوء من جانب جميع الأطراف، والحاجة إلى اتخاذ خطوات فورية وهامة لضمان استقرار الأوضاع على الأرض. كما يدعو أيضا هذا المشروع إلى اتخاذ خطوات فورية من أجل إنهاء الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ أحد عشر عاما على قطاع غزة، ليسمح بتدفق المساعدة الإنسانية وضمان حرية التنقل والحركة.

ويطلب بالخصوص هذا المشروع إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يبحث الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن يقدم تقريرا خطيا في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ٦٠ يوما من اعتماده، يتضمن مقترحاته بشأن سبل ووسائل ضمان سلامة وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال، بما في ذلك سبل إنشاء آلية للحماية الدولية.

وفي ضوء هذه التطورات الأخيرة ونظرا لعجز مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته، فإن المجتمع الدولي مطالب بأن يتحمل مسؤولياته كاملة، وأن يضاعف جهوده من أجل توفير الحماية للشعب الفلسطيني، وأن يواصل جهوده الرامية إلى إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط على أساس وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وأنتهز هذه الفرصة لنعبّر باسم المجموعة العربية وجميع مقدمي مشروع القرار، عن عميق امتناننا للجهود الكبيرة التي قامت بها دولة الكويت الشقيقة في تقديم مشروع القرار

من حكم حماس، لا تتوفر في غزة إمدادات الكهرباء إلا لبضع ساعات فقط في اليوم. وهي تعاني من ارتفاع هائل في معدلات البطالة والفقر. بل إنها ملاذ للأنشطة الإرهابية. ومتى تسائل الأمم المتحدة حقا أولئك المسؤولين عن غزة ويسببون بها الدمار؟

وبدلاً من ذلك، فإن مشروع القرار هذا يعفي حماس تماماً من أي مسؤولية عن معظم الاضطرابات التي حدثت مؤخراً هناك. ويلقي باللوم كله على إسرائيل. بيد أن الحقائق تروي لنا قصة مختلفة. فحماس وحلفاؤها هما من أطلق ما يزيد على ١٠٠ صاروخ على إسرائيل في الشهر الماضي، على أمل قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين وإحداث أكبر دمار ممكن. وحماس هي التي استخدمت المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية على السياج الحدودي بقصد التحريض على العنف واقتحام الحدود.

إن حماس هي التي ترفض التعاون مع السلطة الفلسطينية لتحقيق الوحدة سعياً إلى تحقيق السلام. وحماس هي التي تدعو علانية إلى تدمير دولة إسرائيل داخل أي حدود. ومع ذلك، فإن مشروع القرار المعروض علينا لا يقتصر على عدم لوم حماس على تلك الأعمال فحسب، بل إنه لا يذكر حماس. إن ذلك القرار الذي ستتخذه الجمعية العامة بعد قليل قرار خطير وسيأتي بنتائج عكسية.

ولكن لا تزال هناك فرصة أمام هذه الهيئة لتحاول تصحيح ذلك الخطأ. فما زالت الفرصة أمامنا للخروج بشيء صادق من المناقشة. وتعرض الولايات المتحدة مشروع تعديل (A/ES-10/L.24) لمشروع القرار من شأنه أن يقدم خطوة صغيرة في اتجاه التوازن. ويدين تعديلنا بحق إطلاق حماس العشوائي للصواريخ على المجتمعات المدنية الإسرائيلية. وهو يدين بشكل دقيق تحويل المعونة والموارد من الاحتياجات المدنية إلى بنية تحتية عسكرية، بما في ذلك أنفاق الإرهاب التي تستخدم لشن الهجمات على المواطنين الإسرائيليين. إنه يعرب بشكل عادل عن بالغ قلقنا إزاء الضرر الذي ألحق بالمعابر الحدودية، الأمر

أمس الحاجة للاهتمام؟ ومع ذلك، فنحن لم نجتمع هنا لمناقشة أي من تلك المسائل الملحة التي ترحب بها الولايات المتحدة. إن ما يجعل غزة مسألة مختلفة بالنسبة للبعض هو مهاجمة إسرائيل - لعبتهم السياسية المفضلة، ولذلك فنحن هنا اليوم.

ويبين طابع مشروع القرار A/ES-10/L.23 بوضوح أن السياسة هي الدافع لهذا اليوم. وهو مشروع قرار أحادي الجانب تماماً. ولم ترد فيه ولا إشارة واحدة إلى حماس التي عادة ما تبادر بأعمال العنف في غزة. ولا تجدي مثل هذه القرارات الأحادية الجانب في الأمم المتحدة نفعا لتعزيز السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وهذا ما يدركه الجميع. غير أن تعزيز السلام ليس هدفاً لمشروع القرار هذا. وأشك في أن أصدقاء بلدي الأتراك يعلمون أن اعتماد مشروع القرار المعني لن يغير شيئاً سوى إرضاء أولئك الأشخاص الجالسين هناك في الوطن ويمنحهم الشعور بأنهم يفعلون شيئاً ما. وما ذلك سوى محض سياسة.

وفي الواقع، فإن مشروع القرار هذا يجعل السلام أقل إمكاناً. ويعزز الخطاب الموجه إلى سكان غزة الذين هم في أمس الحاجة بأن قادتهم ليسوا مسؤولين عن محتهم. وفي ذلك تعزيز للكرهية. ويستعيز مشروع القرار عن النزاهة والدقة والتوافق والمصالحة بخدمة المصالح السياسية الضيقة.

ولئن كنا صادقين حقاً لاعترفنا بأنه لا وجود لأي جهات فاعلة مثالية على أي من جانبي النزاع. ولكن لن يجدي أحد نفعا التظاهر بإلقاء اللوم كله على جانب واحد فقط. وأتمنى أن يبذل كل واحد من مؤيدي هذا القرار أحادي الجانب كل ما بوسعه لحث الرئيس عباس على الجلوس إلى مائدة المفاوضات طالما أنهم يوحون إلى شعبهم زيفاً بأنهم يفعلون شيئاً لأجله.

لقد انسحبت إسرائيل تماماً من غزة في عام ٢٠٠٥، وأصبحت حماس حكومة الأمر الواقع في غزة منذ عام ٢٠٠٧. وإن لهذا الشريط من الأرض الممتد على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط إمكانات هائلة. إلا أنه وبعد مضي ١١ عاماً

المشاركة في تقديم مشروع القرار A/ES-10/L.23، المعروض الآن على الجمعية.

وتمثل تلك المبادرة جهداً حقيقياً لمعالجة تصاعد العنف مؤخراً وتدهور الأحوال في الميدان، وهي تستند بقوة إلى الاعتقاد بأنه يمكننا - باحترام المسؤوليات المشتركة، وفقاً للميثاق والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة - أن نسهم في الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوترات، وتهدئة الحالة وردع المزيد من العنف وحماية أرواح المدنيين.

وقد كان الدافع وراء قرارنا بمخاطبة الجمعية هو عدم اتخاذ مجلس الأمن إجراء بسبب حق النقض الذي استخدمه عضو دائم في ١ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8274). فقد حال ذلك دون اعتماد مشروع القرار S/2018/516، الذي قدمته الكويت بدعم من أغلبية أعضاء المجلس بهدف المضي قدماً بالنظر في التدابير الرامية إلى ضمان سلامة ورفاه وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وفي أعقاب ذلك التصويت المؤسف في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، استحضرننا بأسى الذكرى السنوية الحادية والخمسين لاحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية في عام ١٩٦٧. وقد ذكرنا مرة أخرى بالعقود من المحاولات الفاشلة لإنهاء ذلك الاحتلال، ولإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والحرية وفي إقامة سلام عادل يستند إلى توافق الآراء الدولي الطويل الأمد المكرس في قرارات الأمم المتحدة.

إن ذلك الاحتلال العسكري العدواني هو المصدر الأساسي والسبب الجذري للأزمة المتكررة والجديدة التي نواجهها، وهي استمرار صارخ لنداءات المجتمع الدولي بتقديم المساعدة والتدخل. وإذا كثف الاحتلال من وحشيته - التي نشهدها كل يوم في قمع وتخويف وإذلال الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين -

الذي يعيق إيصال الأغذية والوقود التي تمس الحاجة إليها إلى سكان غزة. إنه تعديل محدود يجسد الحد الأدنى من حقيقة ما يجري في غزة. إنه أقل ما يمكن لأي منظمة دولية، أو دولة، تحترم ذاتها أن تفعله من أجل قضية السلام.

وأوجه سؤال لمن يترددون بشأن اتجاه تصويتهم: ما هو الجزء غير المقبول من مشروع تعديلتنا؟ هل من غير المقبول أن ندين حماس على إطلاقها الصواريخ على المدنيين؟ هل من غير المقبول أن ندين تحويل الموارد من المدنيين إلى الاستخدامات العسكرية، أم إنه من غير المقبول الإعراب عن القلق إزاء تدمير المعابر الحدودية التي توفر الإمدادات المنقذة للحياة؟

إن الخيار اليوم أمام الجمعية العامة خيار بسيط. إما استخدام وقتنا هنا من أجل النهوض بالسلام والأمن الدوليين، أو استخدامه لتأجيج الكراهية والنزاع. سيبين لنا التصويت الكثير من الأمور عن البلدان الجادة بشأن الدقة والمصالحة والبلدان المرهونة بأهدافها السياسية. من أجل السلام، ومن أجل المؤسسة، أحث زملائي على دعم تعديل الولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة استجابة للطلب العاجل باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة لمعالجة الأزمة الخطيرة التي ما زال يواجهها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في هذا الوقت في قطاع غزة المحاصر والمغلق. ونعرب عن تقديرنا للجدية التي تم بها تناول ذلك الطلب، بناء على مبادرة مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ونشعر بالامتنان العميق لجميع البلدان التي دعمت هذا الجهد المبذول، بما في ذلك من خلال

نريد أن توفر الحماية لسكاننا المدنيين. هل هي جريمة أن نطلب ذلك؟

وإن من واجبنا أن نتصدى لجميع جوانب هذه الأزمة وما يترتب عنها من ظلم فادح، وأن نعمل بكل ما نستطيع للتخفيف من معاناة شعبنا. وما زلنا نؤكد مرارا وتكرارا التزامنا بتحقيق ذلك بجميع الوسائل السلمية والقانونية المتاحة لنا. ونلتزم بتضامن الجمعية العامة ودعمها الهامين لنا في هذا المسعى. وما فتئت الجمعية العامة تقف دائما إلى جانب الشعوب التي مرت بظروف القمع والمعاناة وكافحت لأجل إنهاء الاستعمار، ونثق بأنها ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني كي يعيش في حرية وكرامة في وطنه بعد إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأراضي دولتنا والتمتع باستقلالها، وبالتالي إنقاذ حل الدولتين، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولتنا.

وكما ذكرت في البداية، فإن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يهدف إلى الإسهام في تهدئة الحالة المضطربة وردع أعمال العنف ضد المدنيين والتشجيع على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين الفلسطينيين. وتبدأ هذه العملية بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بذلك الشأن، بما في ذلك، في جملة أمور، توصيات بشأن آلية حماية دولية. وفي الوقت نفسه، حث الأمين العام والمنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط على مواصلة العمل مع الشركاء المعنيين في الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية الاقتصادية الملحة، لا سيما في غزة، التي نشجع بقوة الجميع على دعمها.

ويستند مشروع القرار إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وحماية المدنيين. ويعود مفهوم حماية المدنيين إلى الغرب، وخاصة أوروبا، وهو مفهوم غربي. وما زال الغرب يكافح في كل مكان لأجل ضمان حماية المدنيين، وينبغي ألا يستثني الشعب الفلسطيني من التمتع بالحماية.

وإذ يستمر المآزق السياسي الخطير، فإن الحاجة إلى حماية شعبنا تحت ذلك الاحتلال تظل ملحة ولا يرقى إليها الشك.

وعلى الرغم من أننا قد فضلنا بوضوح أن يقوم مجلس الأمن بواجباته، فإن النتيجة السلبية لم تؤد إلا إلى التمادي في إفلات إسرائيل من العقاب، مما يزيد من تعريض أرواح الفلسطينيين للخطر. وبالتالي، فقد اضطررنا إلى مواصلة جهودنا في منظومة الأمم المتحدة لضمان الحماية لشعبنا. فلا يمكننا أن نظل صامتين في مواجهة أشد الجرائم عنفا وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب بصورة منظمة ضد شعبنا. ولا يمكن لأي أحد أن يظل صامتا. سنستمر في بذل كل جهد ممكن من أجل حماية شعبنا. فذلك حق لجميع الناس، ولا ينبغي للشعب الفلسطيني أن يكون استثناء.

وفي مواجهة قتل ١٢٩ من المدنيين الفلسطينيين مؤخرًا، بمن فيهم ١٦ طفلا، وإصابة أكثر من ١٣ ٦٠٠ مدني على يد قوات الاحتلال، أساسا بسبب هجمات فتاكة ضد متظاهرين مدنيين مسلمين في غزة؛ وفي مواجهة الخنق اللاإنساني والعقاب الجماعي للميوني الفلسطيني تحت الحصار الذي تضربه إسرائيل على غزة، الذي تسبب في دمار إنساني وأودى بالحالة هناك إلى حافة الانهيار؛ وفي مواجهة القمع المتواصل والقاسي وتشريد شعبنا والاستعمار الاستيطاني المدمر لأرضنا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية - كما نشهد حاليا في خان الأحمر وأبو الحلو، حيث تواجه الأسر البدوية الفلسطينية، التي يتألف أكثر من نصفها من الأطفال، التدمير الجماعي لمنازلهم وممتلكاتهم، بما في ذلك المدارس، والنقل القسري للمجتمع المحلي بأسره - فإن السخط والغضب لا يكفيان.

ولا يكفي أن ندين أو نعرب عن الأسف أو نعرب عن القلق. إننا بحاجة إلى القيام بعمل وحماية سكاننا المدنيين. لماذا يغضب ذلك أي شخص؟ إننا نطالب فقط بشيء بسيط. إننا

اللحظة الأخيرة بدافع من سوء النية وبما يتلاءم مع نواياهم. وإذا كان الممثلون من مقدمي تلك التعديلات صادقين حقاً لكانوا قد شاركوا في تلك العملية منذ البداية في مجلس الأمن، وعندئذ نكون قد أصبحنا في وضع غير الذي نحن فيه الآن.

والواقع أن مشروع القرار يُعدُّ حتى الآن جهداً مسؤولاً إلا أنه متواضع جداً، وخاصة بالنظر إلى نطاق وطول أمد أزمة الحماية والكابوس الذي يعيشه الفلسطينيون صغاراً وكباراً تحت الاحتلال الإسرائيلي وعلى مدى ٧٠ عاماً من النكبة.

ونناشد جميع الوفود لتقدم الدعم بما يتسق مع مواقفها المبدئية الطويلة الأمد إزاء قضية فلسطين والجهود التاريخية للمجتمع الدولي لضمان انطباق القانون الدولي على النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني ومواصلة تحقيق سلام عادل ودائم وشامل وسلمي. وعلاوة على ذلك، نحث جميع الدول المعنية على المشاركة في الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة السائدة، بما في ذلك دعم وكالات الأمم المتحدة في الميدان، التي تعمل ليلاً ونهاراً لتلبية الاحتياجات الإنسانية، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فضلاً عن تبادل المقترحات ذات الصلة مع الأمين العام لدعم تنفيذ ولايته.

ونحث على بذل كل جهد ممكن للحفاظ على الالتزام الجماعي بحماية المدنيين في جميع الظروف، بمن فيهم المدنيون الفلسطينيون، وتجنب المزيد من زعزعة الوضع بهدف إنقاذ فرص السلام الذي ما زلنا ملتزمين به ولم نفقد الأمل فيه.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): طلبنا عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة مرة أخرى اليوم بسبب فشل مجلس الأمن في اعتماد مشروع القرار S/2018/516 الذي دعا إلى حماية المدنيين الفلسطينيين، بسبب ممارسة أصدقائنا الأمريكيين لحق النقض. ولذلك السبب شاركت تركيا، بصفتها

ويتناول مشروع القرار جميع الأبعاد ذات الصلة بالأزمة الحالية، بما في ذلك العنف على كلا الجانبين، ويعرب عن إدانته القاطعة لجميع أعمال العنف ضد المدنيين. ومع أننا نقول ذلك، فإن البعض لا يفكر إلا في طرف واحد ويتجاهل تماماً الشعب الفلسطيني وكأن لم يكن له حقوق أو كأنه ليس جزءاً من البشرية. وذلك أمر غير مقبول، وهو منظور أحادي الجانب وغير متوازن. ويتسم مشروع القرار بالتوازن وقد تم التوصل إليه بعد مفاوضات مكثفة خلال عملية التفاوض بشأن مشروع قرار مجلس الأمن ومشاورات المتابعة والتوعية بحسن نية، وقد سعى إلى الحصول على دعم جميع الوفود. ولذلك، فإننا نرفض بشدة تلك المحاولة سيئة النية لإدخال مشروع تعديل (A/ES-10/L.24) من شأنه أن يحدث خللاً جذرياً ويفقد النص توازنه ويصرف اهتمام الجمعية عن الهدف الأساسي المتمثل في حماية المدنيين وترسيخ القانون الدولي.

وندعو جميع الوفود إلى رفض تسييس هذه المسألة الخطيرة. وإن إدخال هذا التعديل في اللحظة الأخيرة، ومحاولة الإساءة إلى الموقف المبدئي الذي اتخذته الكثيرون بحسن نية، سيكونان بمثابة دعوة مفتوحة للجميع لإدخال التعديلات. وإذا كان من قدمها صادقا حقاً لكان قد تفاوض بحسن نية وقدم تعديلات منذ وقت مبكر من العملية ثم تفاوض عليها بحسن نية وأعرب عن رغبته واستعداده للمشاركة ما دام راعياً في اعتماد مشروع القرار.

ولا أعتقد أن الدبلوماسيين المحنكين في هذه القاعة سيقبلون ألعاب آخر لحظة هذه وعبثها في محاولة من يريد أن يبدو وكأنه يبغي التوازن حقاً. وكما قال أحدنا في هذه القاعة، فليس بيننا صبية أو صبايا من فرق الكشف في عملنا هذا. ولا شك أن جميع الممثلين هنا دبلوماسيون محنكون، وقادرون على التمييز بين ما هو حقيقي وما هو مجرد لعب وخداع. ولدينا ثقة تامة في أنهم سيفعلون ما هو صحيح وأنهم سيعلمون أولئك الذين يحاولون خداع الجمعية بإدخال تعديلات غير حقيقية وفي

من إضعاف القانون الدولي. ويجب علينا إثبات وحدتنا في ترسيخ مبادئ القانون الدولي وروح ميثاق الأمم المتحدة.

وإن تَوَقُّعنا فيما يتعلق بمشروع القرار المعروض علينا لواضح، وأود أن أكرره. فنحن نطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً يتضمن مقترحاته بشأن سبل ووسائل توفير الحماية للمدنيين، بما في ذلك التوصيات بشأن آلية حماية دولية لمنع وردع شن الهجمات على المدنيين الفلسطينيين. وليس ذلك سوى خطوة متواضعة في الاتجاه الصحيح بعد أسابيع من العنف والخسائر الفادحة في الأرواح.

وتعني مطالبة الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اختيار التعددية عوضاً عن الأحادية. وهذا هو ما يُعنى به مشروع القرار. فلن تحقق القرارات الأحادية السلام، ولن يتحقق ذلك إلا بالتسوية العادلة والشاملة والدائمة. ويعلم جميعنا جيداً المعايير اللازمة لتلك التسوية. وما تزال التسوية التفاوضية لحل الدولتين بحيث تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، هي السبيل الوحيد لإرساء أسس السلام العادل والدائم بين دولتي، فلسطين وإسرائيل اللتين تعيشان جنباً إلى جنب. وإذا كان السلام هو ما نريده جميعاً، فلا بديل عنه.

لقد لاحظنا أن أحد البلدان قدم مشروع تعديل (A/ES-10/L.24) بهدف التشويش على الأعضاء. إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم قد صيغ بعناية من خلال عدة جولات من المفاوضات في مجلس الأمن. وإن فشل مجلس الأمن في اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن هذه المسألة الهامة هو سبب وجودنا هنا اليوم. ويذكر الأعضاء أن التعديلات التي أصبحت مشروع قرار للمجلس (S/2018/520) في ١ حزيران/يونيه قد رُفِضت أيضاً (انظر S/PV.8274). ولذلك، فإنني أطلب من جميع الحاضرين أن يحذوا الحذو نفسه وأن يمتنعوا عن النظر في هذا التعديل أو غيره.

رئيس منظمة التعاون الإسلامي، في تقديم مشروع القرار A/ES-10/L.23 الذي ستبت فيه الجمعية الآن.

ولنكن واضحين حيال مشروع هذا القرار بكل ما فيه وما عداه. ويدعو مشروع القرار المعروض علينا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تخفيف المعاناة الإنسانية - وهو أيضاً بمثابة نداء للبحث عن الوسائل السلمية لردع الهجمات على المدنيين ومنعها. ويؤيد مشروع القرار القانون الدولي. وهو دعوة إلى تخفيف التوترات في الميدان، كما أنه معني بردع شن هجمات أخرى على المدنيين، ودعوة إلى الأمين العام لكي يقدم توصيات عن كيفية حماية المدنيين من المزيد من الهجمات، علاوة على كونه دعوة لجميع الأطراف لوضع حد للخسائر في الأرواح.

ولا يسعى مشروع القرار إلى استهداف أي كان، بل يرمي إلى تحمُّل المسؤولية الجماعية عن دعم القانون الدولي، بما في ذلك جميع قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة. وهو متعلق باختيار الوقوف إلى جانب عملية سلام ذات مصداقية، ويتعلق باستمرار الأمل في تحقيق التعايش السلمي.

وهذا هو الوقت المناسب لإرسال إشارة مقنعة إلى الشعب الفلسطيني تفيد بأن تطلعاته المشروعة قد لقيت أذناً صاغية وأن المجتمع الدولي مهتم بمعاناته. وهذا هو الوقت المناسب لأن تستعيد الجمعية العامة مصداقية الأمم المتحدة عن طريق الوفاء بمسؤوليتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإثبات أن التشريعات بشأن قضية فلسطين أكثر من مجرد كلمات.

وبالرغم من النداءات الدولية المستمرة، ما زال الفلسطينيون محرومين من حقوقهم غير القابلة للتصرف. ولم تتحقق بعد تطلعاتهم المشروعة إلى إقامة دولتهم. وتقف أمامهم جهود ترمي إلى إضعاف المعايير الراسخة للسلام الدائم. ومما يزيد الأمر سوءاً الآن أن حقهم في الاحتجاج السلمي منتهك بصورة سافرة. وإذ نجتمع هنا اليوم، فإن علينا واجباً مشتركاً لمنع المزيد

تركيا والجزائر قد قدمتا مشروع القرار قبل لحظات فقط، وهما ليستا من بين المدافعين عن حقوق الإنسان.

وليس مشروع القرار سوى ختم خادع بالموافقة على الإرهاب. ويبدو أن زعماء بعينهم سوف يدعون إلى عقد دورة استثنائية طارئة القصد منها جعل إسرائيل كبش فداء لوضع الأساس السياسي اللازم للانتخابات المقبلة.

ويكفي أعضاء الجمعية عنوان ذلك الشغب لمعرفة كل ما هم بحاجة إلى معرفته. فالمشاركون في ذلك الشغب لا يسرون بهدف العودة إلى غزة أو حتى إلى يهودا والسامرة. فما الذي يقصدون بتديد عبارة "العودة"؟ إنهم يريدون بذلك الاستيلاء على تل أبيب وحيفا والقدس والاستعاضة عن الدولة اليهودية. ونحن نأخذهم بما يقولون، ونتعهد لهم بأنهم لن يعودوا إلا بخفي حنين.

إن ما يسمى بمسيرة العودة الكبرى ليست مسيرة في الأساس، بل هي اعتداء عنيف على إسرائيل من قبل حماس. وادعى الفلسطينيون أنها احتجاج سلمي، وقد سمع الأعضاء بذلك. ولذلك أود طرح الأسئلة: فعندما يزرع شخص المتفجرات على السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل هل يكون ذلك سلمياً؟ وعندما يقذف أحدهم الزجاجات الحارقة أو يطلق نيران الأسلحة، هل يكون ذلك سلمياً؟ وعندما تطلق حماس مئات من الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين، هل يمكن أن يكون ذلك سلمياً؟ وعندما تسقط قذائف الهاون التي تطلقها حماس على روضة أطفال، هل يكون ذلك احتجاجاً سلمياً؟

بل إن حماس تستخدم حتى لعب الأطفال أسلحة لها، وحولت الطائرات الورقية نفسها إلى قنابل قذفت بها فوق السياج فأشعلت ما يزيد على ٤٠٠ حريق داخل إسرائيل. واشتعلت النيران في حقول زراعية إسرائيلية تقدر مساحتها بنحو ٤٤٠٠ أكرات.

وإذ نصوت على مشروع القرار، فإنه يجب علينا التزام الجانب الصحيح من التاريخ. ويجب علينا أن نعمل لما يحقق السلام للجميع ويصون كرامتهم.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقف هنا اليوم وأحدث هنا لتمثيل إسرائيل في جميع منديبات الأمم المتحدة وفي جميع قاعاتها. وأشعر بالفخر لأنني أفضل الحديث هنا في هذه القاعة يومياً دفاعاً عن شعب بلدي عوضاً عن الإدلاء بكلمة تأبين واحدة لمواطن إسرائيلي لقي حتفه على يد حركة حماس. ولذلك فإنني هنا اليوم للدفاع عن حق أساسي ممنوح لأي من بلدان العالم: حق الدفاع عن مواطنيه.

لقد عقدت الجمعية العامة جلستين للدورة الطارئة العاشرة خلال الأشهر الستة الماضية، وتتعلق كلتاها بإسرائيل. وكانت الجلسة الأولى بشأن القدس (انظر A/ES-10/PV.37). وسعى خلالها المجتمع الدولي إلى انتزاع الحق في التقرير بشأن عاصمة بلدنا، في حين تتعلق جلسة اليوم بالحق في الدفاع عن شعبنا. وهي ليست سوى سعي المجتمع الدولي إلى نزع حقنا الأساسي في الدفاع عن أنفسنا.

إن مشروع القرار A/ES-10/L.23 المعروض على الجمعية اليوم لا يحمي الفلسطينيين الأبرياء، ولا يحمي الإسرائيليين. فهو لا يدين حماس أو حتى يذكر اسمها، بوصفها الجماعة الإرهابية التي تتحمل المسؤولية المباشرة عن العنف في منطقتنا. وبتأييدهم لمشروع القرار، إنما يتواطأ الأعضاء مع إحدى المنظمات الإرهابية. وبتأييدها مشروع القرار هذا، ستعزز الجمعية حركة حماس.

وعلى مدى الشهرين الماضيين، سمعنا من بعض أعنى الجرمين على نطاق العالم ما يسمى بمسيرة العودة الكبرى للفلسطينيين. وأعرب إسماعيل هنية، رئيس حماس، وأردوغان، رئيس تركيا، وآخرون عن تأييدهم لمثل هذه الهجمات على إسرائيل. بل إن

الأوروبي وأستراليا وكندا ومصر والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان. وأخيراً - وسوف أكون واضحاً جداً - إن البلد الوحيد الذي يواجه المعايير المزدوجة على الساحة العالمية وهنا في الجمعية العامة هي إسرائيل.

وتسعى الجمعية العامة اليوم إلى الانضمام إلى ما يسمى مجلس حقوق الإنسان في جنيف باعتماد مشروع قرار متحيز بشكل صارخ يدين إسرائيل. وهذا هو نفس المجلس الذي لديه بند دائم واحد لإدانة إسرائيل وبند واحد لكل نزاع آخر في العالم.

إن نفاق الجمعية العامة ليس مفاجئاً. في العام الماضي وحده، اتخذت الجمعية ٢٠ قراراً تدين إسرائيل. وكانت هناك ١٠ دورات استثنائية طارئة للجمعية العامة منذ إنشاء الأمم المتحدة. وقد كانت ٥ من هذه الـ ١٠ بشأن إسرائيل. وتتعلق الدورة العاشرة، التي نحن فيها الآن، بإسرائيل. وقد انعقدت أول دورة في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وقد ظلت مفتوحة لأكثر من ٢٠ سنة. واستؤنف عقد هذه الدورة ١٨ مرة، بما في ذلك اليوم. وهذا ليس سخرية فقط من جانب الأمم المتحدة، بل استغلال وإساءة استخدام لها.

وعلى سبيل المقارنة وحسب، لم ينتج قط عن دمار سورية، الذي أودى بحياة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص وشرّد ٧ ملايين آخرين، انعقاد دورة استثنائية طارئة واحدة للجمعية العامة. وهذا النوع من الاعتداء العالمي النطاق لا يوجّه إلا لإسرائيل. وهذا ليس انتقاداً. وليس اختلافاً في الرأي بشأن السياسة العامة. إنها معاداة للسامية.

لقد بذلت إسرائيل جهداً كبيراً لتحسين الحالة الإنسانية في غزة. وعلى الرغم من أننا انسحبنا تماماً من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥، فقد يَسِّرَت إسرائيل نقل مئات الأطنان من البضائع إلى غزة كل يوم. وحماس هي التي دَمَرَت المعبر الذي يسمح بدخول تلك البضائع. وحماس هي من يسرق المعونة الدولية

وليسأل الأعضاء أنفسهم كيف سيكون رد فعلهم إذا دعا ٤٠٠٠ من المشاركين في أعمال الشغب إلى تدمير بلدانهم وحاولوا اقتحام حدودها. وإن عليهم التفكير في بلدهم وحدود بلدهم للحظة. وماذا سيحدث حينئذ إذا دعت الأمم المتحدة إلى عقد جلسة استثنائية طارئة لإدانة بلدانهم بسبب الدفاع عن نفسها؟ وماذا كانوا سيقولون ويفعلون إن كانوا يقفون هنا في مكاني؟ وعليكم أن تتصوروا ما كان يمكن أن يحدث إذا تمكن ٤٠٠٠ من المشاركين في أعمال الشغب في غزة من اختراق السياج. فلا محالة من أن يشهد العالم سقوط الكثير من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وفي الشهر الماضي أعلنت حماس مسؤوليتها عن نسبة ٨٥ في المائة من الذين قتلوا خلال أعمال الشغب في يوم واحد. وأعرب بعض أعضاء مجلس الأمن عن تضامنهم مع أولئك الإرهابيين المؤكدين. ولست أنا من يقول ذلك، بل يقوله قادة حماس أنفسهم. وقد حاولوا بالفعل إصدار مشروع قرار (S/2018/516) يلوم إسرائيل على جرائم حماس. إلا أن مشروع القرار لم يُعتمد بفضل الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الشجاعة التي لم تؤيده. مع ذلك، ولأنه متعلق بإسرائيل، فلا يزال مشروع القرار قيد المناقشة في الجمعية العامة.

وقد حان الوقت للكشف عن أكاذيب الحالة في غزة ورسم أوضح حدود فاصلة بين الحق والباطل. وإذا أيد أحد مشروع القرار A/ES-20/L.23 هذا، فهذا يعني أنه يؤيد حركة حماس.

فلنضع الأمور في نصابها فيما يتعلق بالوقائع. أولاً، إن المشاعين الفلسطينيين لم يكونوا عزلاً ولا مسلمين. ثانياً، إن السبب الجذري الحقيقي لأعمال الشغب العنيفة في الأسابيع الأخيرة كان الإرهاب الذي دبرته حركة حماس - فحماس هي التي قررت متى تهجم ومتى تتراجع؛ وحماس هي من قررت متى ترسل شعبها في طريق الأذى المباشر بل وحتى إلى حتفهم. ثالثاً، إن حماس هي المعترف بها منظمة إرهابية من جانب الاتحاد

ولديّ رسالة بسيطة لمن يؤيد مشروع القرار اليوم: إنهم ذخيرة أسلحة حماس؛ وهم الرؤوس الحربية لصواريخ حماس.

وسنواصل القيام بكل ما في وسعنا لإنقاذ أرواح الأبرياء على جانبي حاجز الفصل، ولكن علينا ألا نخطئ: لن تتنازل إسرائيل قط عندما يتعلق الأمر بسلامة مواطنينا، وعندما يتعلق الأمر بالدفاع عن بلدنا. إن التصويت على مشروع القرار هذا هو تصويت لصالح حماس.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية العامة اليوم بصفتي رئيس مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في الأمم المتحدة.

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. ترأس بنغلاديش حالياً مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، وقد استضافت في أيار/مايو الدورة الخامسة والأربعين للمجلس في دكا. وكانت القضية الفلسطينية مرة أخرى من بين المسائل الرئيسية التي عولجت، وتم التأكيد مجدداً على المواقف الأساسية للمنظمة - وهي متجذرة بشكل راسخ في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتضامننا المبدئي والطويل الأمد مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

ولا تزال منظمة التعاون الإسلامي يراودها بالغ القلق إزاء الحالة الخطيرة التي يعاني منها السكان المدنيون الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة لاستمرار السياسات والممارسات غير القانونية والقمعية من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدنا مشاهد مؤلمة للمعاناة البشرية، لا سيما في قطاع غزة، فيما واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلية شن هجوم عنيف ضد المدنيين الفلسطينيين العزل الذين يتظاهرون سلمياً ضد الاحتلال والحصار الإسرائيلي بينما كانوا يدعون إلى احترام حقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف. وإننا ندين هذا الاستخدام المتعمد والمنهجي وغير المشروع للقوة ضد المدنيين،

- أي الأموال التي تدفعها الدول الأعضاء إلى غزة. وحماس هي التي أنفقت عام ٢٠١٧ مبلغ ٢٦٠ مليون دولار على الإرهاب. لكنّ حماس هي التي لا يوجد أي ذكر لها في مشروع قرار اليوم.

وأسأل الجميع - أسأل سفير تركيا - لماذا لم يمكن إدراج حماس في مشروع القرار؟ وأطلب من سفراء بنغلاديش والجزائر وفنزويلا أن يقرؤوا مشروع القرار. فهل هم يدعمون الإرهاب؟ وهل يدعمون التفجيرات الانتحارية؟

لم تعمل حماس وحدها على توليد النزاع. فقد رفض محمود عباس، الرئيس الفلسطيني، دفع أجور موظفي السلطة الفلسطينية في غزة طوال أشهر. وفي حين تعمل إسرائيل مع الأمم المتحدة وغيرها لتعزيز المشاريع الإنمائية في غزة، يعيق عباس والسلطة الفلسطينية إحراز التقدم. تريد إسرائيل مساعدة سكان غزة، ولكن المبادرات الإنسانية يجب أن تكون من الطرفين. ولن يهدأ لنا بال حتى يعود كل من أفيرا مانغيستو وهشام السيّد وجثماننا شاؤول غولدين وهادار غولدين بأمان إلى إسرائيل.

إن الحالة التي تجري على طول حاجز الفصل مع غزة واضحة جداً. إسرائيل ديمقراطية تدافع عن نفسها. وحماس منظمة إرهابية تهاجم الإسرائيليين والفلسطينيين. ولذلك، إذا اعتمدت الأمم المتحدة مشروع القرار هذا، تكون قد وقعت خطأً تأييدها المطلق للإرهاب ضد إسرائيل.

وينبغي لنا ألا نتصنّع. إذا قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بمهاجمة ستوكهولم في الغد، فسيتمّ تنظيم الدولة الإسلامية مسؤولية الهجوم. وإذا هاجم تنظيم القاعدة باريس، ستصدر الأمم المتحدة أقوى إدانة لتنظيم القاعدة. إلا أن الأمم المتحدة تسعى إلى إلقاء اللوم على إسرائيل عندما تقوم حماس بمهاجمة إسرائيل. ينبغي للأغلبية الأخلاقية في هذه القاعة ألا تتسامح مع معيار مختلف لضحايا الإرهاب الإسرائيليين.

بالاحتلال، على الإمعان في عدوانها ضد الشعب الفلسطيني مع الإفلات التام من العقاب.

لقد شهدنا مرة أخرى في الأيام الأخيرة استمرار وحشية قوات الاحتلال الإسرائيلية، دون خوف من المساءلة، حيث قتل أربعة فلسطينيين آخرين، من بينهم طفل، وأصيب ما لا يقل عن ٦٠٠ مدني، بمن فيهم النساء والأطفال، في غزة، بالإضافة إلى قتل شاب فلسطيني في الضفة الغربية والمضي قُدماً بالمزيد من التدابير الاستعمارية الاستيطانية، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة وحوها، والمحاولات الرامية إلى التهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم المئات من الأسر البدوي الضعيفة من خان الأحمر. هذا استعراض مروّع لما حدث في الأسبوع الماضي وحده، ولبعض ما لا يحصى من الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت نير احتلالها.

وفي ضوء الحالة الخطيرة، ووفقاً للقرارات الصادرة عن مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة، شرعت منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية في مبادرة مشتركة مع بلدان أخرى، بتقديم مشروع القرار A/ES-10/L.23، المعروض الآن على الجمعية. ونحن نوجه نداءً قوياً إلى جميع الوفود أن تقدم دعمها المبدئي. إن المبادرة، التي تدعو الأمين العام إلى اتخاذ إجراء، تشكل جهداً جاداً، وإن كانت خطوة أولى، نحو كفالة الحماية التي ترمي إليها حاجة السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ونحضر على تأييد مشروع القرار هذا باعتباره مساهمة مباشرة نحو ردع العنف ضد جميع المدنيين، وتهدئة التوترات الخطيرة وكفالة الهدوء وضبط النفس، مع التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الصعبة في قطاع غزة، وحماية أرواح المدنيين وإنقاذها. ومن الضروري أن نعمل على تحقيق تلك الأهداف الملحة،

الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٢٩ فلسطينياً، بينهم ١٦ طفلاً، وتسبب في إصابة أكثر من ٦٠٠ ١٣ مدني، كثير منهم أصيبوا بإعاقات دائمة.

وقد تسببت الأزمة في مزيد من الصدمات للشعب الفلسطيني، وزادت من تفاقم الأزمة الإنسانية الصعبة بالفعل في غزة، حيث وصل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والبطالة إلى مستويات قصوى، وأصبحت قطاعات الصحة والصرف الصحي والطاقة على شفا الانهيار، الأمر الذي أدى بدوره إلى حالة لاإنسانية ومتفجرة ولا يمكن تحملها على الإطلاق. لقد سمعنا تحذيرات متكررة في هذا الصدد تلزمنا بأن نتصرف بمسؤولية وبصورة عاجلة بموجب القانون الدولي ووفقاً لالتزاماتنا الإنسانية.

لذلك تدعو منظمة التعاون الإسلامي مرة أخرى إلى اتخاذ تدابير على أساس القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، من أجل كفالة الحماية الدولية التي ترمي إليها حاجة الشعب الفلسطيني إليها. وإذا تستمر إسرائيل في انتهاك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وانتهاكات الصارخة لقرارات الأمم المتحدة، فإن الصمت في مواجهة هذه الجرائم والمعاناة البشرية أمر لا يمكن تبريره. يجب علينا أن نتخذ إجراء الآن من أجل التخفيف من حدة المعاناة الهائلة للشعب الفلسطيني ووضع حد للاحتلال غير القانوني والظلم التاريخي.

ونأسف عميق الأسف لفشل المبادرة التي أطلقت مؤخراً في مجلس الأمن (انظر S/PV.8274) ودعت إلى اتخاذ إجراءات في هذا الصدد بسبب استخدام عضو دائم في المجلس لحق النقض. هذه النتيجة لم تقوض فحسب الجهود الجادة لمعالجة الأزمة بصورة من شأنها تهدئة التوترات الشديدة وحماية المدنيين العزل، لكنها أيضاً تزيد من تشجيع إسرائيل، السلطة القائمة

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مقتل أكثر من ٦٠ من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، حدث في ١٤ أيار/مايو - وهو اليوم الذي جرى فيه النقل الاستفزازي الانفرادي لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى مدينة القدس، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وكما أعدنا التأكيد في مناسبات أخرى، فإن هذه الإجراءات الانفرادية والاستفزازية لن تؤدي إلا إلى زيادة التوترات التي يمكن أن تكون لها عواقب بعيدة الأثر.

وجاءت تلك المجزرة البشعة نتيجة للوحشية الإجرامية لقوات الاحتلال، السلطة القائمة بالاحتلال، التي استخدمت القوة المفرطة، بالذخيرة الحية، ضد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي. إن مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز يدين استخدام إسرائيل المفرط وغير المتناسب للقوة ضد المدنيين، ويؤكد مجدداً دعمه لإجراء تحقيق مستقل وشفاف في أعمال القتل هذه، فضلاً عن اتخاذ إجراءات دولية لضمان المساءلة ومنع إسرائيل من الإفلات من العقاب عن تلك الفظائع.

من الواضح أن الحالة الراهنة غير قابلة للاستمرار. تشكل الأحداث المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، دليلاً قوياً على حاجة المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده الرامية إلى تحقيق حل سلمي عادل ودائم لقضية فلسطين من جميع جوانبها، وفقاً للقانون الدولي. والسبيل الوحيد لإنهاء النزاع طويل الأمد هو من خلال التدابير السلمية استناداً إلى حل الدولتين ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧ بهدف إنشاء دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. وتكرر حركة عدم الانحياز الإعراب عن قلقها العميق إزاء عدم المساءلة عن جميع الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل، الأمر الذي يعزز الإفلات من العقاب، ويزعزع استقرار الحالة على أرض الواقع مع تقليص آفاق السلام. ولذلك، فإننا نواصل الدعوة للتحرك على الصعيد الدولي، ولا سيما مجلس الأمن،

التي تعتبر أيضاً حيوية لهيئة مفضية إلى النهوض بجهودنا على مدى عقود لتحقيق حل سلمي عادل ودائم وشامل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك العيش في حرية وأمن وكرامة في دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تتكلم جمهورية فنزويلا البوليفارية بشعور كبير بالمسؤولية باسم الـ ١٢٠ دولة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة لتناول قضية فلسطين، وهو موضوع نوليه أهمية بالغة تاريخياً.

أولاً، تؤكد حركة عدم الانحياز مرة أخرى تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني ودعمها الراسخ لقضيته العادلة. إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تبعث على القلق. لم تؤد أعمال العنف التي ارتكبتها مؤخراً إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلا إلى تصعيد التوترات، وزيادة المعاناة واليأس، ولا سيما في غزة، مما يزيد من ضرورة اتخاذ إجراءات لإنقاذ أرواح المدنيين من خلال تدابير كفالة حمايتهم والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الأليمة الناجمة عن الحصار الإسرائيلي، الذي دمر غزة ويجب رفعه على نحو فوري وكامل.

منذ ٣٠ آذار/مارس، يشارك المدنيون الفلسطينيون في ممارسة لحقهم في الاحتجاج السلمي في "مسيرة العودة الكبرى"، وهي احتجاج مدني سلمي ضد احتلال إسرائيل غير القانوني وما تمارسه ضد الفلسطينيين من قمع وحرمان على مدى أكثر من نصف قرن. ومن بواعث الأسى أنه، في سياق تلك الاحتجاجات السلمية، قُتل أكثر من ١٢٥ فلسطينياً، من بينهم ١٥ طفلاً، وأصيب قرابة ١٤٠٠٠ مدني على أيدي قوات الاحتلال. تكرر الدول الأعضاء في الحركة إدانتها القاطعة لقتل المدنيين الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وفي ذلك الصدد، تشدد الحركة مرة أخرى على ضرورة معالجة الأزمة في غزة على نحو شامل وفقاً للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقرارات ذات الصلة، مع الأخذ في الحسبان الحالة العامة للاحتلال الأجنبي الإسرائيلي غير المشروع والعدواني للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧، وكذلك في سياق الدعوات القاطعة إلى إنهاء هذا الاحتلال الذي دام أكثر من نصف قرن.

تهيب حركة عدم الانحياز مع الاحترام بجميع أعضاء الجمعية العامة تأييد مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، والذي يتماشى مع مسؤوليات المجتمع الدولي بموجب ميثاق الأمم المتحدة؛ ويتماشى مع القانون الدولي الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان. والقرارات ذات الصلة، فضلاً عن الواجب الجماعي لحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح، بمن فيهم الأطفال. هذا النص المهم يتناول المسائل المتعلقة بالأزمة الحالية، بما في ذلك العنف ضد المدنيين، والتشجع على النظر الجاد في اتخاذ تدابير تهدف إلى ضمان سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين ورفاههم وحمايتهم، بدءاً بطلب يُوجّه إلى الأمين العام لكي يقدم تقريراً يتضمن مقترحاته بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الغرض، بما يشمل، في جملة أمور، توصيات بشأن إنشاء آلية حماية دولية.

وعلاوة على ذلك، تؤكد مجدداً حركة عدم الانحياز صلاحية جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية ووضع القدس، وهي قرارات ملزمة قانوناً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن ثم يجب تنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً. ومن الجوهري احترام هذه القرارات، ولا سيما القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، للتخفيف من وطأة الحالة وتعزيز آفاق السلام. وبالمثل، يجب

لكفالة المساءلة، ووقف الانتهاكات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال. يجب على إسرائيل أن تمتثل لالتزاماتها وتنهض بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي. وبالمثل، يجب على المجتمع الدولي كفالة حماية المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بغية تسوية الحالة المتردية من انعدام الأمن التي تواجه السكان الرازحين تحت الاحتلال، والحيلولة دون فقدان مزيد من الأرواح البريئة، بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، تود الدول الأعضاء في الحركة أن تعرب عن أسفها العميق إزاء ممارسة وفد الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً لحق النقض بشأن مشروع قرار مجلس الأمن S/2018/516، الذي عرضه وفد دولة الكويت، وكان الهدف منها معالجة التصعيد الأخير في أعمال العنف والحاجة الملحة إلى حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبخاصة في قطاع غزة.

لذلك، نعرب عن قلقنا إزاء عدم قدرة مجلس الأمن على الاضطلاع بولايته بشأن هذه المسألة الهامة بسبب تزايد المصالح الخاصة للأعضاء الدائمين.

وفي الوقت نفسه، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً أن قتل إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين وتشويهم أمر لا يمكن التسامح معه أو تبريره تحت أي ظرف من الظروف، ولا بد للدولة القائمة بالاحتلال من أن تنقيد تقيداً تاماً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. رابعاً، يجب اتخاذ خطوات فورية لإنهاء إجراءات الإغلاق ورفع القيود الإسرائيلية المفروضة على غزة وضمان الفتح المستدام للمعابر أمام تنقل وعبور الأشخاص والسلع بصورة عادية. إن الحصار الإسرائيلي الذي لا يزال يفرض معاناة إنسانية واجتماعية واقتصادية على أكثر من مليونين من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، يجب أن ينتهي الآن.

إننا نشعر ببالغ الجزع إزاء تصاعد العنف الحاد الذي شهدناه في الآونة الأخيرة في غزة، والذي خلف عددا كبيرا من القتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين. ونشدد على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى حل سياسي على أساس معايير متفق عليها دوليا، بما يؤدي إلى حل الدولتين. إن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية عن عملية السلام. ولا بد من تأييد جميع الجهود الصادقة الرامية إلى استئناف عملية السلام. ونشدد على الحاجة الماسة قطعاً إلى وقف خطورة الحالة الإنسانية في غزة، ونعرب عن دعمنا الحازم للجهود التي يبذلها منسق الأمم المتحدة الخاص ملا دينوف في ذلك الصدد.

يجب على إسرائيل احترام الحق في الاحتجاجات السلمية وضمان استخدام تدابير متناسبة عند حماية مصالحها الأمنية المشروعة. ونحضر جميع الأطراف على اتخاذ خطوات فورية لتهئية الحالة والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس لتفادي وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح. ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية الامتناع عن استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين غير المسلحين. وينبغي استخدام القوة الفتاكة بأقصى درجات ضبط النفس، وألا تستخدم إلا كمالأخيراً لحماية الأرواح البشرية. إن استخدام القوة يجب أن يكون متناسباً في جميع الأوقات.

تقع المسؤولية أيضاً على الجماعات الأخرى في غزة، بما في ذلك حماس، لتحاشي الاستفزازات والتأكد من الحفاظ الصارم على عدم العنف. ندين أيضاً استمرار إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من قطاع غزة على إسرائيل.

نشدد على موقف الاتحاد الأوروبي الواضح، والموحد بشأن القدس باعتبارها إحدى مسائل الوضع النهائي، وسنواصل احترام توافق الآراء الدولي بشأن القدس المتجسد في القرار ٤٧٨ (١٩٨٠)، بما في ذلك فيما يتعلق بمكاتب التمثيل الدبلوماسي إلى أن يتم حل الوضع النهائي للقدس.

على مجلس الأمن الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق، والعمل على دعم قراراته والحفاظ على مصداقيته.

في ضوء الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للنكبة هذا العام، تعرب الدول الأعضاء في الحركة عن تأكيد تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني البطل ودعمها القاطع لقضيته العادلة في كفاحه المشروع من أجل العدالة والكرامة، والسلام، وممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والحرية في دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣). واليوم من الضروري أكثر من أي وقت مضى مضاعفة الجهود في ذلك الصدد لإنهاء مأساة الشعب الفلسطيني ومعاناته اللتين طال أمدهما.

في الختام، تدعو حركة عدم الانحياز إلى تكثيف العمل لتعبئة الجهود الدولية، في إطار عملية جماعية، لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بدون تأخير الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، مع التشديد على أن التوصل إلى حل سلمي لنزاع طال أمده أمر لا مندوحة عنه لكي يصبح السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط حقيقة واقعة على الصعيد العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة آدمسون (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويحظى هذا البيان بتأييد ألبانيا، وأوكرانيا والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وصربيا.

وأقام أحد الطرفين نقاط تفتيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما أرغم السكان على العيش في جو من الخوف يوميا. وقام أحد الطرفين، الدولة القائمة بالاحتلال، ببناء جدار توسعي على طول الضفة الغربية كجزء من سياساته الاستعمارية والتوسعية - وهو جدار، بالمناسبة، أعلنت محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤ أنه غير قانوني. وأحد الطرفين مسؤول عن بناء المستوطنات غير القانونية في أرض الطرف الآخر. وأحد الطرفين مسؤول عن منع عودة أكثر من ٦ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وأود أن أكرر تلك العبارة: إن أحد الطرفين مسؤول عن منع عودة أكثر من ٦ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. ويتحمل أحد الطرفين المسؤولية عن احتجاز مئات الأطفال الفلسطينيين.

وأحد الطرفين مسؤول أيضا عن حصار غزة وقطع سبل الوصول إليها برا وبحرا، وعن عدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والكهرباء. ويتحمل أحد الطرفين المسؤولية عن الاحتلال غير الشرعي لأراض ليست ملكا له. وهو مسؤول أيضا عن مصادرة الأراضي الخصبة والمياه، وهدم المنازل الفلسطينية ونقل المستوطنين إلى المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية. ويفرض أحد الطرفين عقوبة جماعية على الطرف الآخر.

وقبل عامين تقريبا، انتخبت هذه الجمعية العظيمة بلدي ليصبح عضوا في مجلس الأمن. لقد تولينا تلك المسؤولية، اقتناعا منا بأننا بالمشاركة في تلك الهيئة سنسهم في استيفاء حق الشعب الفلسطيني في العيش في سلام في الأراضي التي كانت تاريخيا ملكا له وبدون أي تهديد. وللأسف، لم تتمكن حتى من الإقتراب من تحقيق ذلك الطموح. وعلى العكس من ذلك، وخلال فترة عضويتنا في المجلس، تدهورت حالة الشعب الفلسطيني. وشددت الحكومة الإسرائيلية سياساتها العامة ضد

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): قبل سبعين عاما قطعت الأمم المتحدة وعدين للعالم. الأول إنشاء دولة إسرائيل الحرة والمستقلة وذات السيادة. وقد تم الوفاء بذلك الوعد، ويمكننا الآن أن نلقي نظرة على مقعد إسرائيل، ونعتبرها عضوا كاملا العضوية في المنظمة. أما الوعد الثاني فكان إنشاء دولة فلسطين الحرة والمستقلة وذات السيادة. ومما يؤسف له أنه لم يتم الوفاء حتى الآن بذلك الوعد. إننا نتكلم عن الوعد الذي لم يتحقق بعد أكثر من ٧٠ عاما لأنه لم يُسمح بإنشاء دولة فلسطين. إننا نتكلم عن الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر لمدة تزيد عن ٥٠ عاما، وعن استمرار نمو المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونحن نتحدث منذ أكثر من ١٠ سنوات عن الحصار اللاإنساني المفروض على غزة.

وإزاء تلك الخلفية، سأقدم توضيحا أساسيا لفهم أحد الدواعي التي تجمعنا اليوم. وفي حين يوجد طرفان لما يوصف خطأ بأنه نزاع بين إسرائيل وفلسطين، فإنني أود أن أوضح أنه ليس نزاعا، بل هو بالأحرى حالة للاحتلال غير الشرعي، حيث توجد دولة قائمة بالاحتلال وأرض خاضعة للاحتلال. وهي حالة فيها طرفان ليسا على قدم المساواة. فإسرائيل هي الدولة القائمة بالاحتلال والجانب الآخر، فلسطين، تمثل الشعب والأرض المحتلين. وهذا يعني أن إسرائيل هي الدولة المضطهدة وفلسطين تمثل الشعب الخاضع للاضطهاد.

وهناك عدم مساواة تاريخي ولا يمكن إنكاره. إن أحد الطرفين يستخدم القوة باستمرار لاحتلال أرض الطرف الآخر. ويعيش السكان الفلسطينيون تحت حصار الدولة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، وقواتها للدفاع، وذلك الاحتلال، بلا شك، يشكل أكبر عقبة أمام حماية أرواح المدنيين، ليس الفلسطينيين وحدهم، بل أيضا الإسرائيليين.

جنوب أفريقيا دولة منبوذة. وقال إن الأمم المتحدة قد تدين جنوب أفريقيا إدانة قاسية، ولكن، كما قال السفير، 'إن ما يهم ربما أكثر من جميع الأصوات مجتمعة موقف الولايات المتحدة بالنظر لموقفها البارز للقيادة في العالم الغربي'. ولفترة ٤٠ عاما، ومنذ أن اختارت إسرائيل التوسع على حساب الأمن، فإنها بشكل أساسي اتخذت القرار نفسه“

(تكلم بالإسبانية)

وبعبارة أخرى، لا يهم إن كان بقية أعضاء مجلس الأمن يؤيدون شيئا ما. ولا يهم ما قرره الجمعية العامة باتخاذ قراراتها الـ ٢٠ التي ذكرها ممثل إسرائيل، أو الدورات الاستثنائية الطارئة الخمس التي عقدت في الجمعية العامة، لأن المهم في الواقع، هو الدعم - الغطاء السياسي والدبلوماسي والدعم الاقتصادي والعسكري - الذي تقدمه الولايات المتحدة للمحافظة على نظام الاحتلال للأراضي الفلسطينية، وهو نظام ينتهك القانون الدولي ويهدده.

وفي هذه المناسبة، نعرب مجددا عن التزامنا الراسخ بجميع الجهود الدولية التي يمكن أن تؤدي إلى حل سلمي لحالة الاحتلال التي يعاني منها الشعب الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، نؤيد مبادرات مثل خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وغيرها من المبادرات التي تقدم ضمانات لتحقيق السلام العادل والدائم لكي يتمكن كلا الشعبين من العيش داخل حدود معترف بها وآمنة.

ونؤكد مجددا على اقتناعنا بأن الحل الوحيد الطويل الأجل لحالة احتلال فلسطين هو الحل القائم على وجود دولتين، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى توطيد دولة فلسطينية حرة وذات سيادة ومستقلة داخل الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

الشعب الفلسطيني. وبعبارة أخرى، تؤكد أمام الجمعية على أن مجلس الأمن أخفق في محاولة تسوية الحالة في فلسطين.

وثمة سبب أساسي: وهو كون إسرائيل تتمتع بصورة غير مباشرة بحق النقض (الفيتو) من خلال أحد الأعضاء الدائمين في المجلس. وخلال هذين العامين، كان هناك حادثان جعلانا نشعر ببالغ القلق. وتمثل أحد الحادثين في القرار الأحادي الجانب الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة لإنشاء مقر سفارتها في مدينة القدس المحتلة. وحينما حاول مجلس الأمن إدانة ذلك القرار غير القانوني، أعيق بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو. ونضيف إلى ذلك ما حدث يوم الجمعة، ١ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8274)، حينما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى الفيتو ضد مشروع قرار المجلس (S/2018/516). وكان الغرض الرئيسي لمشروع القرار توفير الحماية للشعب الفلسطيني، الذي كان في ذلك الوقت يتعرض لمذبحة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي. ومن دواعي الأسف أن الولايات المتحدة رفضت مشروع القرار أيضا باستخدام الفيتو.

ولأسف، من الناحية التاريخية، فإنه ليس جديدا أن دور الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها العامة محايية للنظم الجائرة التي تنتهك حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، فإنني سأشير إلى اقتباس من اللغوي البارز في الولايات المتحدة والفيلسوف ناعوم تشومسكي، ورد في مقال يشير تحديدا إلى الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة إلى الدولة القائمة بالاحتلال، إسرائيل. وهو يسوق مقارنة مثيرة لغاية الاهتمام بين دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ودعم الولايات المتحدة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. فهو يقول:

(بالإنكليزية)

”ومع ذلك، فإن هناك مقارنة واحدة مع جنوب أفريقيا واقعية - وهامة. ففي عام ١٩٥٨، أبلغ وزير خارجية جنوب أفريقيا سفير الولايات المتحدة بأنه لا يهم كثيرا لو أصبحت

الدولي وينبغي ألا تحجم عن التصرف عندما تعجز الهيئة المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين عن التصرف، كما هو الحال.

ولذلك، نعتقد أن من الضروري أن تصوت الجمعية مؤيدة لمشروع القرار المعروض علينا اليوم. وترى جنوب أفريقيا أن مشروع القرار يدين عن حق تصاعد العنف فضلا عن الخسائر في أرواح المدنيين، بما في ذلك الإصابات بين الأطفال، التي تتسبب فيها القوات الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار يستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بشأن قضية فلسطين. ومشروع القرار يشير إلى حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في النزاع المسلح، فضلا عن حماية موظفي المساعدة الإنسانية والصحفيين. ونؤيد أيضا تماما الطلب الموجه إلى الأمين العام بأن يقدم تقريراً يتضمن مقترحات بشأن سبل ووسائل تحقيق ذلك، فضلا عن تقديم توصيات بخصوص إنشاء آلية حماية دولية.

وتعيد جنوب أفريقيا التأكيد على أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام الحقيقي والدائم بين إسرائيل وفلسطين هو الدخول في مفاوضات شاملة وغير مشروطة لمعالجة جميع قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك مسألة القدس والتوسيع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة ورفع الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة والاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية. ومن الواضح أن السلام والأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط لن يتحقق دون إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين.

ونؤكد من جديد أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام تقع في المقام الأول على عاتق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وينبغي لنا، بوصفنا جزءاً من المجتمع الدولي، دعم وتشجيع الطرفين لتحقيق هذا المسعى. وقد تم تحديد الإطار القانوني

وأخيراً، أود أن أشير إلى أن وفد بلدي تشرف بالمشاركة في تقديم مشروع القرار A/ES-10/L.23، الذي سنصوت عليه اليوم. ونعلم أن أحد الوفود يود أن يعد قوائم للمؤيدين والمعارضين. ولكن علينا أيضاً أن نتذكر أن التاريخ يعد قوائم، وما لا يقل أهمية عن التاريخ، هو أن ضمائرنا تعد قوائم أيضاً.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة الهامة للجمعية العامة مرة أخرى للنظر في مسألة حماية المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال. وترى جنوب أفريقيا أن مناقشة اليوم والبت في مشروع القرار A/ES-10/L.23 مسألة ملحة للغاية وحسنة التوقيت تماماً. فلا يمكن السماح باستمرار الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي لا تزال تؤرق ضمير المجتمع الدولي.

ومن غير المقبول أن يتقاعس مجلس الأمن مرة أخرى عن التصرف رداً على تصاعد العنف في غزة وعن حماية السكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة من هذا الاستخدام غير المشروع وغير المتناسب للقوة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. ولذلك، يجب على الجمعية العامة الآن الوفاء بالتزامها الأخلاقي والقانوني بالتصرف الفعال لحماية السكان الذين يعيشون في فلسطين والأراضي المحتلة الأخرى، والاضطلاع بمسؤولياتها من خلال اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الحالة.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا شن القوات المسلحة الإسرائيلية لاعتداء عنيف على طول حدود غزة، والذي تسبب في وفاة العشرات من المدنيين الذين كانوا يشاركون في احتجاج سلمي على افتتاح سفارة الولايات المتحدة في القدس. وينبغي ألا يعفي عجز مجلس الأمن عن الاتفاق على اتخاذ إجراء لحماية المدنيين في غزة جميع أعضاء الأمم المتحدة بصفة عامة من تلك المسؤولية. وينبغي للجمعية العامة، بوصفها الجهاز الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة، العمل باعتبارها الضمير الأخلاقي للمجتمع

السلام هو المتطلب الحيوي من أجل تمتع الجميع بكل حقوق الإنسان. إن لكل إنسان الحق في أن ينعم بالسلام وأن يرى استعادته في أقرب وقت ممكن.

وقد أتاحت للكرسي الرسولي مؤخرا فرصة للإشارة إلى أن اتفاقية جنيف الرابعة تضع حماية المدنيين في صميم القانون الدولي الإنساني. وأدى البروتوكولان الإضافيان لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ إلى تحسن كبير في الحماية القانونية التي تشمل المدنيين والجرحى. ولذلك، فإن تفادي استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية كأسلوب للنزاع هو واجب إنساني، وهو ما ينطبق أيضا على تسييس وعسكرة المعونة الإنسانية.

ومن ثم، فإن الكرسي الرسولي يدعو مرة أخرى إلى التحلي بالشجاعة لقول: نعم للقاء، ولا للصدام؛ نعم للحوار، ولا للعنف؛ نعم للمفاوضات، ولا للأعمال العدائية؛ نعم لاحترام الاتفاقات، ولا للأعمال الاستفزازية؛ نعم للصدق، ولا للازدواجية. وكل ذلك يتطلب الشجاعة والقوة والمثابرة. ويود الكرسي الرسولي أن يجدد مناشدته لتغليب الحكمة والتعقل لمنع إضافة عناصر توتر جديدة إلى المشهد العالمي المضطرب بالفعل والمطبوع بالعديد من النزاعات الشرسة.

وينبغي ألا يكون هناك شك في أن مدينة القدس الشريف مكان ذو أهمية دينية كبيرة، ليس لسكان الأراضي المقدسة فحسب، بل أيضا لأتباع الديانات الإبراهيمية التوحيدية الثلاث في جميع أنحاء العالم. ولهذا السبب، يكرر الكرسي الرسولي ما سبق أن أشار إليه خلال الجلسة العامة السابعة والثلاثين للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، المعقودة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بخصوص

”التزام جميع الدول باحترام الوضع التاريخي الراهن للمدينة المقدسة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة“

الدولي لتلك المفاوضات. وهو يتألف من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية - على سبيل المثال لا الحصر.

في الختام، بينما تامل الأطراف والمجتمع الدولي بشأن المسألة، فإن الحالة الإنسانية، ولا سيما في غزة، تزداد تدهورا. وتشكل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) إحدى الخطوات الملموسة التي اتخذتها المنظمة للتخفيف من معاناة الناس على أرض الواقع. ولذلك، فإننا نناشد المجتمع الدولي دعم أونروا. وسيكفل ذلك أن تواصل الوكالة تقديم خدماتها، لا سيما في ضوء العجز المالي المتكرر والخطير الذي لا يزال يؤثر على برامجها. ونود أن نؤكد على أن تمويل أونروا ينبغي أن يكون مستداما وكافيا ويمكن التنبؤ به.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد الكرسي الرسولي عن تقديره للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التزامها بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين وجميع السكان المدنيين لتجنب اندلاع جولات جديدة من العنف ولتعزيز الحوار والمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن عملية السلام.

ويود وفد الكرسي الرسولي أن يكرر إبداء القلق الذي أعرب عنه البابا فرانسيس في مواجهة تصاعد التوترات في الأراضي المقدسة وفي منطقة الشرق الأوسط، وما عبر عنه من حزن كبير على الضحايا والجرحى، معربا عن تعاطفه مع جميع الذين يعانون. وكما شهدنا مرارا وتكرارا، فإن الحرب تولد الحرب والعنف يولد العنف، ودوامه العنف تبعدنا أكثر عن طريق السلام والحوار والتفاوض. وعلى العكس من ذلك، فإن

بالنيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار، أُصرُّ على أن الهدف الوحيد من مشروع القرار هو حماية المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال والنظر في التدابير العملية التي سيقترحها الأمين العام على الجمعية العامة لتحقيق هذه الغاية. ولذلك، أُطلب من جميع الدول الأعضاء التصويت بعدم البت في مشروع التعديل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل الجزائر، في إطار أحكام المادة ٧٤ من النظام الداخلي، عدم البت في مشروع التعديل A/ES-10/L.24. وتنص المادة ٧٤ منه على ما يلي:

”أثناء مناقشة أية مسألة، يجوز لأي ممثل أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث. ويجوز لممثلين اثنين، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح، أن يتكلما تأييدا للاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما معارضة له، ثم يُطرح الاقتراح فوراً للتصويت“.

وفقاً للمادة ٧٤ من النظام الداخلي، أُعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة رودريغيس كاميجو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): لقد أخذنا الكلمة لتأييد الاقتراح الذي قدمه ممثل الجزائر، بموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، البت في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.24.

إن مشروع التعديل الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة أمر غير مقبول وغير مناسب، لأنه يؤثر على توازن مشروع القرار A/ES-10/L.23 المعنون ”حماية السكان المدنيين الفلسطينيين“، وأكرر المعنون ”حماية السكان المدنيين الفلسطينيين“، ويشوه الهدف منه وجوهه. وعلاوة على ذلك، يتعارض مشروع التعديل مع الهدف من استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، وهو ضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين من المعتدي، أي الدولة القائمة بالاحتلال للأراضي الفلسطينية. ولذلك، يؤيد وفد كوبا الاقتراح الذي قدمه ممثل

و ”أنه لا يمكن الحفاظ على طابعها الفريد بحيث تكون ضماناً للحوار والمصالحة من أجل السلام في المنطقة إلا من خلال كفالة وضعها بضمانات دولية“ (A/ES-10/PV.37، ص ٢١ وص ٢٢).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/ES-10/L.23، المعنون ”حماية السكان المدنيين الفلسطينيين“.

فيما يتعلق بمشروع القرار، معروض على الجمعية العامة مشروع التعديل المعمم في الوثيقة A/ES-10/L.24 وفقاً للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، ستبت الجمعية أولاً في مشروع التعديل المقترح.

أعطي الكلمة لممثل الجزائر للكلام في نقطة نظام.

السيد بوقدوم (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن جميع مقدمي مشروع القرار، A/ES-10/L.23، وبموجب المادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أود أن أقدم اقتراحاً بعدم البت في مشروع التعديل A/ES-10/L.24.

بما أن مشروع التعديل المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية لم يُوزع على جميع الدول الأعضاء للنظر فيه في المناقشة، نعتقد أن تقديمه اليوم في الجمعية العامة غير ذي صلة بجلستنا وربما يصرف نظر الجمعية العامة عن الهدف الرئيسي، وهو اعتماد مشروع القرار، A/ES-10/L.23 الذي يدعو إلى حماية المدنيين الفلسطينيين، من بين أمور أخرى. إضافة إلى ذلك، نعتقد أن مشروع قرارنا يشمل المسألة برمتها. وعلاوة على ذلك، من شأن مشروع التعديل، في صيغته الحالية، أن يقوض الجهود الجارية لتحقيق المصالحة بين جميع الفلسطينيين، وبالتالي يعوق أي آفاق لإمكانية استئناف عملية السلام البعيدة المنال أصلاً.

الولايات المتحدة أن تذكر بالمبدأ الأساسي القائل إنه يتعين على الجمعية العامة النظر في أي قضية مشروعة وذات صلة تقترحها إحدى الدول الأعضاء. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن يمضي التصويت على مشروع التعديل الذي قدمته الولايات المتحدة.

أحث جميع الدول الأعضاء على التصويت ضد هذا الاقتراح بعدم البت. إن مشروع تعديلنا يدفع مشروع القرار المتحيز وغير المتوازن (A/ES-10/L.23)، في الاتجاه الصحيح. والأهم من ذلك كله، يسلّم مشروع التعديل بواقع الحال على الأرض وبحقيقة أن الأعمال التي تقوم بها حماس تتناقض مع السلام. ومن ثمّ، تدعو الولايات المتحدة مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى معارضة اقتراح عدم البت بمشروع التعديل وذلك بالتصويت ضده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٧٤ من النظام الداخلي، أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بنغلاديش الكلمة لتأييد اقتراح عدم البت الذي قدمه وفد الجزائر بخصوص مشروع التعديل A/ES-10/L.24. إن هدف مشروع القرار A/ES-10/L.23 والغرض منه توفير الحماية اللازمة، وفقا لأحكام القانون الدولي، للسكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي. لا يمكننا أن نقبل مشروع تعديل بأي حال من الأحوال يحاول تبرير قتل المتظاهرين الفلسطينيين المسلمين وانتهاك حقوقهم، والابتعاد عن الهدف المتمثل في ضمان الحماية لهم.

إن مشروع القرار نص متوازن تماما ويقوم على أساس القانون الدولي، ويعالج بشكل شامل الحالة على الأرض وجميع الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين. لا يمكن اعتبار المحاولات الرامية إلى تقويض توازن النص وتحويل المسؤوليات، وتغيير تركيزه جهدا حقيقيا لتحسين النص. إننا نرفض هذا الإجراء، ولذلك

الجزائر بعدم البت في مشروع التعديل الذي قدمته ممثلة الولايات المتحدة. ونطلب من جميع الدول الأعضاء التصويت بعدم البت في مشروع التعديل.

(تكلمت بالإنكليزية)

سأكرر ما قلته بالإنكليزية، نطلب من جميع الدول الأعضاء التصويت بعدم البت في مشروع التعديل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٧٤ من النظام الداخلي، أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن هذه المحاولة لعرقلة التصويت على مشروع التعديل (A/ES-10/L.24) الذي اقترحتة الولايات المتحدة يندى لها الجبين. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى معارضة هذا الاقتراح والتصويت ضده.

إنه من المذهل أن بعض الدول الأعضاء ترى أن إدانة حماس لا تستحق حتى التصويت. وإن حرمان مشروع التعديل الذي قدمته الولايات المتحدة من التصويت ذروة النفاق في هذه الهيئة. وبذلك فإن الجمعية العامة تقوم بعمل مباشر لإخماد صوت الولايات المتحدة. لا يوجد في مشروع التعديل الذي قدمناه ما يثير الخلاف. إنه يدين حماس لإطلاقها الصواريخ، وتحويل الموارد من أجل بناء هياكل أساسية عسكرية، وعرقلة المعونة الإنسانية. هذه هي المسائل التي ينبغي أن توحدها في إدانة حماس. هذا الاقتراح يوحي بأن هذه المسائل ليست جديدة بالتصويت في الجمعية العامة. لماذا يخشى الأعضاء التصويت على مشروع التعديل؟

إن الذين يصوتون لصالح عدم البت في مشروع التعديل الذي قدمته الولايات المتحدة إنما يصوتون ضد إدانة حماس. لا يستطيعون الادعاء بأنهم ضد أعمال حماس وفي الوقت نفسه يمنعون التصويت على مشروع التعديل. علاوة على ذلك، تود

مصر، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، اليمن، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إكوادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، لايتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقا، توغو، ترينيداد وتوباغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، زامبيا

نؤيد اقتراح عدم البت فيه. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تصوت لصالح الاقتراح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٧٤ من النظام الداخلي، أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشارد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تأخذ كندا الكلمة للإعراب عن خيبة الأمل إزاء عدم البت في مشروع التعديل A/ES-10/L.24 المقدم على مشروع القرار، A/ES-10/L.23 بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين. من حيث المبدأ، تعتقد كندا أن مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة تستحق النظر فيها، وكذلك أي مشاريع تعديلات عليها. ونحن نفهم ونحترم أن لدى الدول الأعضاء آراء متباينة بشأن مشروع التعديل، ولها كل الحق في التعبير عن تلك الآراء من خلال التصويت. ومع ذلك، إن ما لا يمكننا قبوله هو هذه المحاولة الرامية إلى منع إجراء مناقشة مشروعة للتعديل. لذلك سوف تصوت كندا ضد اقتراح عدم البت في التعديل. ونطلب من جميع الدول الأعضاء، مهما تكون آراؤها بشأن مشروع التعديل نفسه، أن تصوت ضده ومن حيث المبدأ كذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أطرح الآن للتصويت الاقتراح الذي قدمه ممثل الجزائر بعدم البت في مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.24.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كمبوديا، تشاد، الصين، جزر القمر، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي،

الممتنعون عن التصويت:

المعارضون:

الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، تشاد، الصين، جزر القمر، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، الكويت، لبنان، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، اليمن، زامبيا، زمبابوي

الممتنعون:

أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، كابو فيردى، كمبوديا، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، فيجي، غانا، غيانا، الهند، كازاخستان، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ملاوي، المكسيك، نيبال، بنما، باراغواي، الفلبين، رومانيا، رواندا، سانت لوسيا، سنغافورة، سري لانكا، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، توفالو، أوغندا، فانواتو، فييت نام

رُفض مشروع التعديل A/ES-10/L.24 بأغلبية ٥٨ صوتا مقابل ٦٢، مع امتناع ٤٢ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بأن المادة ٨٤ من النظام الداخلي تنص على ما يلي:

أنغولا، أنتيغوا وبربودا، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، كابو فيردى، كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، فيجي، غانا، غيانا، كينيا، ملاوي، نيبال، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سنغافورة، سري لانكا، تايلند، تيمور - ليشتي، توفالو، أوغندا

رُفض الاقتراح بأغلبية ٧٨ صوتا مؤيدا مقابل ٥٩ صوتا معارضا، وامتناع ٢٦ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن الاقتراح بعدم البت لم يعتمد، وبموجب المادة ٩٠ من النظام الداخلي، ستمتع الجمعية في البت في مشروع التعديل A/ES-10/L.24.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاوس، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

ويبقى قرار الرئيس قائما ما لم تبطله أغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين.

أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن الولايات المتحدة تطعن في قراركم، سيدي الرئيس، بموجب المادة ٧١. وتطلب الولايات المتحدة طرح الطعن للتصويت ونشكركم، سيدي، على ذلك. وتطلب الولايات المتحدة من جميع الوفود التصويت مؤيدة لهذا الطعن في قرار الرئيس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما أعلنت، فإن وفد الولايات المتحدة قد طعن في قرار الرئيس. وعملا بالمادة ٧١ من النظام الداخلي، سيُطرح الطعن للتصويت فوراً، ويبقى قرار الرئيس قائما ما لم تبطله أغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين.

ولذلك، سأطرح الطعن الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة للتصويت.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كولومبيا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، جزر مارشال، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب

”تتخذ الجمعية العامة قراراتها في تعديلات المقترحات المتعلقة بمسائل هامة، وفي الأجزاء التي تُطرح للتصويت بصورة مستقلة من هذه المقترحات، بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين.“

لم يُعتمد مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.24. أعطي الكلمة لممثلة الولايات المتحدة بشأن نقطة نظام.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٧١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، تثير الولايات المتحدة نقطة نظام.

إن الأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع التعديل A/ES-10/L.24 هي أغلبية بسيطة من الحاضرين المصوتين. وحيث أن مشروع التعديل قد حصل على أغلبية بسيطة من الحاضرين المصوتين، أطلب إليكم، السيد الرئيس، أن تقرر أن مشروع التعديل قد اعتُمد. اعتُمد التعديل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلق الجلسة لمدة خمس دقائق.

عُلقَت الجلسة الساعة ١٧/١٠ واستؤنفت الساعة ١٧/١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد أعلنت نتيجة التصويت على أساس المادة ٨٤ من النظام الداخلي، التي تنص على ما يلي:

”تتخذ الجمعية العامة قراراتها في تعديلات المقترحات المتعلقة بمسائل هامة، وفي الأجزاء التي تُطرح للتصويت بصورة مستقلة من هذه المقترحات، بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المصوتين.“

وقد طعن وفد الولايات المتحدة في قرار الرئيس. وعملا بالمادة ٧١ من النظام الداخلي، سيُطرح الطعن للتصويت فوراً،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قرار الرئيس يبقى ساريا.
تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. A/ES-10/L.23.
وقد أُغلق باب المشاركة في تقديم مشروع القرار.
وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة بولارد (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)
(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/ES-10/L.23، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، جزر القمر، كوبا، جيبوتي، إكوادور، مصر، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، إندونيسيا، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، عمان، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، جنوب أفريقيا، السودان، تونس، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، اليمن، زيمبابوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبدأ الآن عملية التصويت.
طلب إجراء تصويت مسجل.
أجري تصويت مسجل.
المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية،

السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، توغو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

أفغانستان، الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، بوتان، بوتسوانا، كابو فيردي، كمبوديا، شيلي، كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غانا، غيانا، الهند، كينيا، ملاوي، بنما، سنغافورة، سري لانكا، تايلند، أوغندا، فانواتو، فييت نام

رُفض الطعن في قرار الرئيس بأغلبية ٧٢ صوتا مقابل ٦٦، مع امتناع ٢٦ عضوا عن التصويت.

مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، توفالو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتمد مشروع القرار A/ES-10/L.23 بأغلبية ١٢٠ صوتاً مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ٤٥ عضواً عن التصويت (القرار د إ ط - ١ / ٢٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد لوبير (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوت بلدي مؤيداً للقرار د إ ط ١ / ٢٠ لأننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تدعم الجمعية العامة حماية المدنيين باعتبارها مسألة مبدأ وتؤكد على الحاجة الملحة للتوصل إلى حل سياسي.

ومع ذلك، فإننا ندين بأشد العبارات الهجمات التي تشنها حماس ضد أهداف مدنية في إسرائيل، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، وكنا نفضل نصاً يجسد بوضوح مسؤوليتها عنها.

ولهذا السبب صوتنا مؤيدين لمشروع التعديل (A/ES-10/L.24) الذي اعتمدته الولايات المتحدة. ونوجه نداء عاجلاً إلى جميع الأطراف لاتخاذ خطوات فورية لتهدة الحالة وإظهار أقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح.

السيدة شتينر (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت النرويج مؤيدة للقرار (ES-10/20) نظراً لاتساقه مع التزامنا الطويل الأمد بالتوصل إلى حل تفاوضي قائم على أساس وجود دولتين بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ومن المهم لنا أن يدعوا القرار جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك فيما

إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليختنشتاين، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بيرو، البرتغال، قطر، الاتحاد الروسي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، جزر سليمان، توغو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، النمسا، بلغاريا، الكاميرون، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إثيوبيا، فيجي، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، إيطاليا، لاوتيا، ليبيريا، ليتوانيا، ملاوي، المكسيك، موناكو، هولندا، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب السودان، جمهورية

ويظل تحسين حالة سكان غزة أولوية قصوى بالنسبة لنا بصفتنا رئيس مجموعة المانحين لفلسطين، أو لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين. ويجب أن تظل غزة جزءاً لا يتجزأ من فلسطين، ولكن لضمان اندماجها الكامل، يجب أن تتحسن الحالة سياسياً واقتصادياً. ويجب أن تعود السلطة الفلسطينية إلى غزة، وينبغي رفع القيود المفروضة على الحركة والتنقل، ويجب وقف التدابير الاقتصادية التي تؤثر على السكان في غزة.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب أستراليا عن بالغ أسفها وأسائها إزاء الخسائر في الأرواح والإصابات التي وقعت خلال الاحتجاجات في غزة. ولا تزال أستراليا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في قطاع غزة، ولا سيما آفاق الحالة الإنسانية. ونشجع الدول الأعضاء على توفير سبل اليقين وقابلية التنبؤ لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتمكينها من تقديم خدمات مستمرة في قطاع غزة.

وتوافق أستراليا على جوانب القرار دإط ٢٠/١٠ ونحن نؤيد الحق في الاحتجاج السلمي واحترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إننا نتفق على أن إطلاق الصواريخ من غزة على المناطق المدنية في إسرائيل أمرٌ مستهجنٌ وغير مقبول على الإطلاق. غير أن القرار يغفل الإشارة إلى بعض المسائل الهامة.

ومما يبعث على القلق البالغ أن القرار لا يذكر حماس بالاسم ولا يتناول الشواغل المتعلقة بدور حماس في الاحتجاجات التي جرت في غزة. إن الإخفاق في اعتماد مشروع التعديل (A/ES-10/L.24) الذي يشير إلى دور حماس يجسد الطابع الانفرادي للقرار الحالي. كما أن القرار لا يذكر الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وحاجتها إلى حماية سكانها.

يتعلق بحماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، فإن القرار يدين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب. كما أنه يشجب أي استخدام مفرط أو غير متناسب أو عشوائي للقوة من جانب القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، وإطلاق الصواريخ من غزة على المناطق المدنية الإسرائيلية. وعلى الرغم من ذلك، فإن القرار لا يجسد بالقدر الكافي تعقيدات الحالة في الميدان. وهناك ثلاثة أوجه قصور رئيسية في القرار.

أولاً، تم حذف حماس وغيرها من الجماعات المسلحة من غير الدول في غزة من النص. وحماس تتحمل مسؤولية رئيسية عن عدم الاستقرار وتقويض التنمية الحاليين في غزة. إن حركة الجهاد الإسلامي والفصائل المسلحة الأخرى تزيد من تفاقم الحالة المتوترة والخطيرة باستخدام القوة العسكرية العشوائية ضد المدنيين. والأنشطة المستمرة التي تقوم بها تلك الجماعات المسلحة لبناء الأنفاق والمنشآت العسكرية تتعارض مع مصالح شعب غزة ورفاهه. وكان ينبغي أن يتم تجسيد ذلك في القرار، ولهذا السبب أيدنا اقتراح الولايات المتحدة.

ثانياً، تم أيضاً إغفال حق إسرائيل في حماية حدودها والدفاع عن أراضيها. فالنرويج تؤيد حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها، وتشدد على وجوب أن يكون استخدام القوة دائماً متناسباً ومحدوداً وضرورياً كملاذ أخير. ولهذا السبب أعلننا بأنه من غير المقبول استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين العزل في غزة.

ثالثاً، لا تزال آلية الحماية المشار إليها في الفقرات ٨ و ٩ و ١٥ من القرار غامضة، وهناك توقعات غير واقعية، رغم أن القرار يمنح الأمين العام سلطة تقديرية كافية لاقتراح مضمون هذه الآلية واتجاهها.

بيد أن أوجه القصور الثلاثة هذه لا توازي أهمية الرسائل البناءة الواردة في القرار.

إلى مركزها كموظفه في المجال الطبي. ولا يجوز لأي أحد - مهما كانت الظروف أو المبررات - أن يستهدف عاملاً طبياً يساعد المصابين. إنها جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وفي نفس الوقت تتعارض مع المعايير الأساسية للقانون الإنساني الدولي ومبادئ وقواعده وأحكامه. وهذا يشكل انتهاكاً صارخاً للمبادئ الأخلاقية والإنسانية. ويجب أن يدين المجتمع الدولي هذه الجريمة الممجية بأقوى العبارات الممكنة لضمان الحماية الدولية للفلسطينيين.

ويأتي الاحتلال الإسرائيلي في صميم جميع الأزمات والنزاعات في الشرق الأوسط وخارجه. وبغية معالجة الحالة، ينبغي عدم السماح للسلطة القائمة بالاحتلال، من الآن، بارتكاب الجرائم مع الإفلات التام من العقاب. ويجب إرغامها على الامتثال لجميع التزاماتها. وينبغي رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، الذي حوله لأكبر سجن في العالم. ويجب إنهاء احتلال كل الأرض الفلسطينية المحتلة. وينبغي دعم الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، مع القدس الشريف عاصمة لها. وتمثل اجتماعاتنا اليوم بالفعل الدعم الطويل الأمد من المجتمع الدولي من أجل الأعمال الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

إن الولايات المتحدة باقتراحها إدخال فقرة جديدة (A/ES-10/L.24) في القرار قد أظهرت مرة أخرى، أنها، فيما يتعلق بالنظام الإسرائيلي، غير ملتزمة بالقانون الدولي، أو بالأخلاق أو مبادئ الإنسانية.

بل هي ملتزمة بإسرائيل وحسب وبدعم جميع أفعال إسرائيل دون قيد أو شرط.

وفي الختام، أود أن أسجل في المحضر أن دعمنا للقرار لا يمس بالتزامنا الطويل الأمد وموقفنا الوطني المستمر بشأن المسائل المتعلقة بقضية فلسطين.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء الصيغة المهمة لطلب القرار تقديم تقرير عن الخيارات المتاحة لحماية المدنيين، ولأن إمكانية إنشاء آلية دولية قد ترفع سقف التوقعات بصورة غير واقعية.

ولأسباب السالفة، صوتت أستراليا معارضة للقرار. غير أن رؤيتنا للسلام ثابتة. ولا تزال أستراليا ملتزمة بحلّ الدولتين، وبمستقبل تعيش في ظلّه إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً.

السيدة تشاداردوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي قبل التصويت.

لقد قررنا الامتناع عن التصويت على القرار د.ط ٢٠/١٠، بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، لأنه، في رأينا، لا يسهم في تخفيف التوتر الذي تشتد الحاجة إليه في الحالة في الميدان. فنهجه الأحادي الجانب سيعزز تصور الإجحاف والظلم وبيئة عدم الثقة بين الطرفين. ولا يمكن لهذه الرسالة غير المتوازنة التي لا تجسد تعقيد الحالة في غزة ولا تذكر الدور التخريبي الذي تقوم به حماس أن تقرب الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا السياق، تؤيد الجمهورية التشيكية تماماً مشروع التعديل (A/ES-10/L.24) الذي اقترحتة الولايات المتحدة.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوت وفد بلدي مؤيداً للقرار د.ط ٢٠/١٠ لأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الوقوف بحزم دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني، وأن يرفض ويدين بأشد العبارات كل الأعمال الوحشية التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي، وأحدث مثال على ذلك مقتل ما يزيد على ١٠٠ من المدنيين الفلسطينيين وإصابة آلاف آخرين في قطاع غزة، بما في ذلك القتل المتعمد لرزان النجار، وهي مسعفة فلسطينية تبلغ من العمر ٢٥ عاماً كانت ترتدي سترة طبية واضحة للعيان تشير

قطاع غزة. ولذلك، لا بد من احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، احتراماً تاماً وأن تمتنع جميع الأطراف عن اتخاذ الخطوات التي تهدد أرواح المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. جميع الهجمات ضد المدنيين الأبرياء تستحق الإدانة الواضحة. وفي هذا السياق، تكرر الأرجنتين إدانتها بأشد العبارات للأعمال في الأشهر الأخيرة التي تسببت في موت المدنيين في الشرق الأوسط، ولا سيما في قطاع غزة. ويكرر بلدي تأكيد رغبته في اتخاذ تدابير عاجلة

لوقف تصاعد العنف ووضع حد لمعاناة السكان المدنيين. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الجهات المعنية أن تتخذ التدابير اللازمة بحيث يمكن أن تصل المساعدة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها في قطاع غزة، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنون.

إن القرار دإط-٢٠/١٠، الذي اتخذناه للتو، يمثل العديد من شواغل الأرجنتين. وينبغي ألا يُفسر امتناع بلدي عن التصويت على أنه تجاهل لانتهاكات القانون الدولي. بل على العكس من ذلك، يكرر بلدي مناشدته إسرائيل لاحترام اتفاقيات جنيف والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن حماية المدنيين. ويدين القرار بشدة أيضاً الهجمات ضد السكان المدنيين. وكما قلت من قبل، تؤيد بلادي بقوة هذه الإدانة. ومع ذلك، ينبغي أن يظل واضحاً أن أي هجمات ضد المدنيين الأبرياء ينبغي إدانتها أيضاً أينما وجدت.

ومع ذلك، يرى وفد بلدي أن اللغة المستخدمة في القرار بشأن الهجمات الصاروخية التي تشنها حماس من قطاع غزة ضد أهداف مدنية إسرائيلية ليست قوية بما فيه الكفاية أو ملزمة. كما أنه يميز بين المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ولهذه الأسباب امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار. ومن المؤسف أن شواغلنا لم تؤخذ في الاعتبار في النص. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن عدم إمكانية التوصل إلى حل

السيد هوك (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت نيوزيلندا مؤيدة القرار دإط-٢٠/١٠، بما أننا نشعر ببالغ القلق إزاء العدد الهائل من الوفيات بين المدنيين ووقوع الإصابات في غزة، لا سيما بين الأطفال والعاملين في مجال الصحة. بيد أن نيوزيلندا تشعر بخيبة الأمل لأن القرار لم يحمل إدانة صريحة لأعمال حماس. فأعمالها غير مقبولة، ولا بد من خضوعها للمساءلة. ونحث جميع الأطراف على تجنب المواجهة وممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

السيد غوميث كاماتشو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): ولئن كانت المكسيك امتنعت عن التصويت على القرار دإط-٢٠/١٠، فإننا نود أن نشدد على أهمية ضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، تؤيد الطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن السبل والوسائل الممكنة لضمان حماية المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك التوصيات بشأن آلية حماية دولية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة حل الدولتين. ومع ذلك، لم تتمكن من التصويت مؤيداً للقرار دإط-٢٠/١٠ لأننا اعتبرناه غير متوازن ويتضمن عناصر غامضة أكثر من أن تكون مجدية. وبالتالي فقد امتنعنا عن التصويت.

وأود أن أسجل أننا لا نوافق على المقرر الإجرائي، ويعزى ذلك جزئياً إلى المادة ٨٥ والممارسات السابقة. ومع ذلك، أود أيضاً أن أسجل في المحضر أن غالبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة صوتت مؤيدة مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.24، التي تدين نشاط حماس. وهذا أمر هام للمستقبل.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تشاطر الأرجنتين المجتمع الدولي قلقه إزاء تصاعد العنف في الشرق الأوسط، لا سيما نتيجة للتطورات الخطيرة الأخيرة في

أنفسهم في الآونة الأخيرة يلتمسون مرة أخرى ملجأ من الصواريخ وقذائف الهاون. تشجب كندا العنف في قطاع غزة وتشعر ببالغ القلق إزاءه، الأمر الذي أدى إلى خسائر مأساوية في الأرواح والعديد من الجرحى، بمن فيهم المدنيون وأفراد وسائل الإعلام والمسعفون والأطفال.

وتوافق كندا على أنه يجب على جميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إن كندا قلقة من أن القرار دإط-٢٠/١٠ لا يشير صراحة إلى الدور الذي قامت به حماس في أعمال العنف الأخيرة في غزة، أو يدعو حماس إلى وقف أنشطتها العنيفة وأعمالها الاستفزازية ضد إسرائيل. ولهذا السبب أيدنا التعديل المقترح (A/ES-10/L.24) الذي تقدمت به الولايات المتحدة، والذي كان سيجعل ذلك واضحاً.

إن حركة حماس ما فتئت تضطهد الفلسطينيين. وما فتئت حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية تحرض على العنف بمفردها. وينبغي أن يكون ذلك واضحاً في القرار دإط-٢٠/١٠. يسمي القرار صراحة إسرائيل، بينما لا ينص صراحة على اسم أي من الجماعات المعنية الأخرى. وتمشياً مع موقفها الثابت منذ أمد طويل، تأمل كندا في أن يمثل هذا القرار على نحو أدق الحالة على أرض الواقع ويدعم الظروف اللازمة لسلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

ولهذه الأسباب، امتنعت كندا عن التصويت على القرار ES-10/20. وكندا مستعدة لتقديم المساعدة والعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين لمعالجة هذه الحالة والعمل على تحسين حياة سكان غزة.

السيدة سيغورداردوتير (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): لا تزال آيسلندا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة على الحدود بين إسرائيل وغزة، وتعرب عن أسفها للخسائر في الأرواح. إن حماية

تفاوضي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو شاغل تشاظره غالبية المجتمع الدولي، على النحو المعرب عنه في مناسبات عديدة، سواء في الجمعية العامة أو غيرها من هيئات الأمم المتحدة. وتكرر الأرجنتين التأكيد على أن الحل التفاوضي الذي يتوخى إنشاء دولتين تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً هو السبيل الوحيد لتحقيق التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين. ونحدد جميعنا هنا التزامنا بحيث يمكن استئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن، ومن ثم نضع حداً للنزاع الذي، للأسف، استمر عقوداً عديدة.

السيد كاستانيدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): بما أن غواتيمالا طرف في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية بشأن مجموعة القواعد القانونية التي تحكم حماية ضحايا النزاعات الدولية وغير الدولية، فهي ترى أنها حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني. وتضع اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها قواعد واضحة بشأن سبل تسوية المنازعات والسعي إلى التقليل إلى أدنى حد من آثارها. وفقاً للمادة الأولى من تلك الاتفاقيات، علينا أن نحترم القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف.

وتشاطر غواتيمالا المجتمع الدولي قلقه إزاء تصاعد العنف ضد المدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأعمال الإرهابية وجميع أعمال الاستفزاز والتحرير والتدمير. ويقلقنا الوضع الخطير في قطاع غزة أيضاً. ومع ذلك، نعتقد أن القرار دإط-٢٠/١٠ لا ينص على حل شامل للأزمة. وهو غير متوازن بشأن إسرائيل، ولا يحدد الظروف اللازمة للشروع في مفاوضات ذات مصداقية لتحقيق سلام واسع وعادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين. وبالتالي فقد امتنعت غواتيمالا عن التصويت اليوم.

السيد بلانكارد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يأتي هذا التصويت في وقت حرج لسكان غزة الذين ما زالوا يعانون من أزمة إنسانية حادة، وللمواطنين الإسرائيليين الذين وجدوا

غزة، بما في ذلك الخسائر بين المدنيين الناجمة عن العنف على طول حدود إسرائيل - غزة. وتتمسك سنغافورة بموقفها المبدئي بشأن أهمية حماية المدنيين في أوقات النزاع، وكذلك ضرورة قيام جميع الأطراف بممارسة ضبط النفس والحد من التوترات.

وفي الوقت نفسه، نقر بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس وحماية سكانها المدنيين. ونحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس وبذل قصارى جهدها لحماية المدنيين على جانبي الحدود، مع اتخاذ خطوات عاجلة لتهدة الحالة. وتقع على عاتق الجميع مسؤولية إنهاء العنف واستعادة الهدوء.

كما تؤكد سنغافورة من جديد موقفها المؤيد لحل الدولتين عن طريق التفاوض، مع إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

ووفقاً لأحكام الفقرة ١٧ من القرار دإط-٢٠/١٠، تُرفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥

المدنيين في النزاعات المسلحة مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي الإنساني. ونحث القادة السياسيين من كلا الجانبين على ممارسة ضبط النفس وتجنب المزيد من العنف والإصابات.

بينما نود التأكيد على أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها عند التعرض للهجوم وتأمين حدودها ضد التوغل العنيف، فإن ممارسة هذا الحق يجب أن تكون متناسبة. إذ يثير استخدام الذخيرة الحية، وعدد الإصابات القاتلة أسئلة خطيرة بشأن تناسب الرد. وما زلنا نؤيد إجراء تحقيق مستقل وشفاف في الحوادث التي وقعت مؤخراً.

وفي الوقت نفسه، نحث القادة الفلسطينيين على عدم تأجيج الحالة أكثر. ويجب أن تكون أي مظاهرة سلمية. إن الذين عرضوا المدنيين عمداً للأذى، ينتهكون القانون الدولي.

وبناءً على ذلك، قررنا تأييد القرار دإط-٢٠/١٠، مع أننا كنا نفضل نصاً يستهدف تحسين التوازن فيما يتعلق بالشواغل التي أثّرت للتو. ولذلك نؤيد أيضاً مشروع التعديل المقترح (A/ES-10/L.24) الذي تقدمت به الولايات المتحدة.

إن آيسلندا ملتزمة بالحل القائم على وجود دولتين، مع عيش إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ولن يتحقق هذا الهدف إن استمرت إسرائيل في سياساتها الاستيطانية وحصار غزة، وإذا ظلت حماس تستخدم وضعها في غزة لتأجيج نيران التطرف. ويتعين إرجاع عملية السلام على وجه السرعة إلى مسارها الصحيح. وإلا، فإننا نخاطر باستمرار العنف وتدهور الأحوال أكثر من ذلك.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يدلي بالنقاط التالية شرحاً لقرارنا الامتناع عن التصويت على القرار دإط-٢٠/١٠.

ونرى أن القرار لا يعكس بالقدر الكافي الحالة المعقدة على أرض الواقع. تشعر سنغافورة بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة في